الفصل السادس

فى البغاء الوحشى

- فى هدف البحث وحدوده ٠
- طرح قضية البغاء الوحشى ٠
- الاطار الوصفى للبغاء الوحشى فى المغرب كنموذج ٠
- الاطار السببى للبغاء الوحشى ٠
- خلاصـــة ٠

obeikandi.com

هذه الدراسة ننشرها اليوم باللغة العربية أيضاً ، ذكرى (للاتحاد الدولى لإلغاء البغاء) وتذكرة بمجهوداته خلال أعوام طوال ، فى مكافحة البغاء .

obeikandl.com

بسم الله الرحمن الرحيم

فى البغاء الوحشى

تمهيـــد :

فى هدف البحث وحدوده

حينما انعقد المؤتمر الدولى للجريمة فى مقر هيئة الأمم المتحدة بجنيف خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٧٥ طرحت قضايا هامة فى جدول أعمال المؤتمر للمناقشة ، ورغم أن تدخلات المؤتمرين ، كممثلين لدولهم ، كثيراً ما كانت تنصب — تحت توجيه سياسى مقنع — على جوانب مظهرية للجريمة وأخطارها ، أكثر من الاهتمام بالجوهر والأسباب الموضوعية ، فقد خضعت الجريمة بدورها ، أو إلى حد ما ، للمضاربات السياسية كما هى الحال فى العديد من المؤتمرات ذات التمثيل الحكومى ، غير أن الدراسات التى قدمت فى المؤتمر من بعض المختصين والخبراء لاتخلو من الفائدة فى وصفها للجريمة وحجمها ، مدعمة بإحصاءات بناءة ومفيدة للبحث العلمى فيما بعد ، كذلك ما قامت به وفود الدول العربية من مجهود يستحق بدوره الإشادة فى هذا المضمار .

والذى يعنينا من هذا ما أثير على هامش المؤتمر وبعد نهايته من بعض وسائل الإعلام « الماس ميديا » بمناسبة عقده فى جنيف حول ظاهرة بدأت تتفشى فى جسد المجتمعات الغربية المتقدمة صناعياً ، وتستحق العناية والاهتمام ، أو على الأقل لفت النظر إليها ، والتعريف بها فى إطار معالجة الانحرافات والجنوح ، وهى ظاهرة أطلق عليها « البغاء الوحشى » الذى أصبح الآن منتشراً وبائياً ، ليس فقط فى المدن الكبرى لهذه المجتمعات المتقدمة — وإنما بدأ يتسلل ويأخذ طريقه أيضاً إلى بعض المدن الكبرى فى المجتمعات الفتية .

وهذا ما دفعنا إلى وضع هذه الدراسة المركزة بهدف التعريف بهذه الظاهرة ، محاولين تحديد حجمها وأبعادها وعواملها المسببة ، مع استخلاص بعض الاستنتاجات فى النهاية كخاتمة .

فى المبحث الأول سوف نطرح قضية « البغاء الوحشى » على ضوء الأولويات الاقتصادية من مستوى الضرورة إلى مستوى الرفاهية ، على حساب غيبة ثالوث القيم الأخلاقية والمعنوية والروحية ، مع التعريف فى هذا المبحث بأدوات أو طرق التوثيق التى اعتمدنا عليها .

أما المبحث الثانى فسنحدد من خلاله الإطار الوصفى للظاهرة فى وضعيتها المعاصرة فى المدن الغربية كنموذج ، وأبعادها المختلفة فيها .

وفى المبحث الثالث والأخير نتصدى للعوامل المهيئة للسببية لنصل فى النهاية بهذه الدراسة إلى بعض الاستنتاجات الموضوعية كخاتمة لها .

وجدير بالإشارة منذ البداية ، أن هذه الدراسة لاتشكل أكثر من تمهيد اعتمد على ما نشر من الإمكانات التوثيقية التى سنعرف بهاونتعرف عليها فى المبحث الأول ، والمحددة والمحدودة للغاية فى استقصاء مثل هذه الظواهر المضمرة المقنعة المعقدة نسبياً والتى تصعب السيطرة عليها بالطرق التقليدية للبحث ، وبالتالى فالهدف المتوخى من دراستنا هذه لايتجاوز إطار التعريف المبدئى بهذه الظاهرة ، التى تعتبر بحق ظاهرة هذاالعصر.. عصر المجتمعات الاستهلاكية وحضارة الأشياء لاحضارة الإنسان — كما نكرر دائماً — فقد تحكم عامل الرفاهية بإشباع الغرائز والرخاء بفضل الأشياء ، على حساب العوامل الأخلاقية والمعنوية والروحية للإنسان .

***

المبحث الأول

طرح قضية البغاء الوحشي

على ضوء أولوية الرفاهية وغيبة القيم

(مع التعريف بوسائل البحث والتوفيق)

البغاء كظاهرة استيطانية مزمنة عرفتها كل المجتمعات البشرية — إلا ما ندر — وعبرت التاريخ ، كما عبرته ظواهر أخرى منحرفة مثل : الجريمة ، والتسول الاحترافي ، والكذب ، والنفاق ، والغش ، والميسر .. مرة تتقلص وأخرى تنتشر ، ولعب العامل الاقتصادي دوراً هاماً في سببيتها ، خصوصاً على مستوى الضرورة والفاقة ، إلى جانب عوامل أخرى نفسية ، وتربوية ، وحربية . وحتى دينية في بعض المجتمعات القديمة كما هو معروف .

ولقد خضعت لدراسات واسعة ومتخصصة ، متنوعة ومتعددة ، خصوصاً في العصر الحديث والمعاصر ، بل شهدت الأعوام الأخيرة تكثيفاً وتكثفاً في هذه الدراسات ، وباتت تشغل حيزاً لايستهان به من نشاط بعض العلوم الإنسانية وحتى التجريبية البحتة على حد سواء من علم الاجتماع ، والقانون الجنائي وعلم الإجرام وعلم النفس وغيرها من العلوم الاجتماعية ، حتى علم الطب العصبي والنفسي ، من مستوى الوقاية إلى مستوى الردع والعلاج .

ولم يعد البغاء بالتالي مجرد منكر يعالج فقط بالمواعظ والنصائح والتحذير الأخلاقي ، والمعنوي ، والروحي ، وإنما أضحى ظاهرة تدرس موضوعياً كبقية الظواهر الاجتماعية ، من حيث نشأتها وتطورها عبر

العصور المختلفة ، كظاهرة من أقدم الظواهر التى عرفها التاريخ . على سبيل المثال – لا الحصر – فى المجتمع الفرعونى والبابلى ، والفينيقى والإغريقى ، بل خضعت هذه الظاهرة فى منطلقاتها عبر بعض المراحل لتكون شكلا من أشكال التقرب إلى الإله ، وتزيت فى بعض مناحيها بزى المتاجرة من قبل الآباء، وفى مناح تاريخية أخرى تنسقت فى نوع من التنظيم لدى الإغريق وغيرهم ، وكان هناك بغاء المحظيات «دى مليه / لايس»، كما أشار ديموستينس Demosthenes ق ، م » من أنه كانت لهم أنيسات للسرور الروحى ، ومحظيات للذة الجسدية ، ونساء شريفات زوجات لإنجاب الأطفال ورعاية المنزل ..

ومع العصر الحديث خضعت ظاهرة البغاء للبحث العلمى بعد أن كانت خاضعة من قبل لمقاييس تشريعية بهدف الردع والعقاب ، والزجر المعنوى والخلقى والروحى ، واتسعت الاجتهادات فيها ، من وضع للتعاريف ، وتحديد المفاهيم . والخصائص وتصنيف للأنواع ، وشرح للعوامل ، والأسباب ،لاكتشاف آلياتها موضوعياً . واستخلاص نتائجها.

ودون أن نخوض تفصيلا فى أبعاد تعريف « البغاء » يمكن أن نصوره بأنه « قبول لمزاولة علاقة جنسية معينة فى مقابل يعطى أو يطلب »(١) وهناك « القوادة » أى التوسط فيه من طرف آخر غير الباغية بهدف التكسب منه (٢) .

وأما بالنسبة للعلوم التى تصدت لدراسة هذه الظاهرة . فمنها – كما ذكرنا – علم الإجرام وهو يحاول شرح أسبابها ، وتحديد معالمها فى إطار الجنوح والانحراف ، بينما سوسيولوجية الإجرام تنبرى لتربط هذه

---

(١) Prostitution : Fait de consentir habituellement à des rapports sexuels déterminés, seulement par la rémunération offerte ou demandée...

(٢) Le Proxénétisme : Fait de profiter lucrativement de la Prostitution d'autrui : ...

الأسباب والعوامل المهيئة لها بإطار أشمل فى الشروح ، وهو بيئة المجتمع وبنيانه وتناقضاته ، والسيكولوجيا بدورها تتصدى فى بعض مناحيها لهذه الظاهرة لتتعرف على آثارها بالنسبة للشخصية ومدى ارتباطها بالنزعات ، والميول ، وانعكاساتها سواء كتفجير كبتى أو إسقاط للمعاناة .. و « انثربولوجية » الإجرام من خلال المدرسة الإيطالية اجتهدت فى هذه الظاهرة فى إطار تهميشها للجريمة ، والطب النفسى والعصبى حاول بدوره أن يسهم ليتعرف على مدى علاقة الاضطرابات والأمراض الجنسية والنفسية العصبية بها ..

وهدف هذه العلوم مهما تنوعت مشاربها وتخصصاتها ، إلى جانب التشريع الذى اهتم بهذه الظاهرة على مستوى معايير العقاب قصد الوقاية أو الزجر والردع ، هو معرفة مدى تفاعل العوامل وتعددها فى التهيؤ لها أو تنشيطها ، أو حصرها وحصارها ، وما يترتب عليها من نتائج وآثار اجتماعية ، واقتصادية ، وحتى سياسية ، وأسرية ونفسية وجسدية ..

ومن هذا المنطلق نضع هذه الدراسة التى اعتمدنا فى توثيقنا لها على ماتيسر لنا الحصول عليه من أبحاث حديثة — سنشير إليها فى الصفحات التالية — تمت فى هذا المضمار ، إلى جانب ماتوصلنا إليه منذ سنوات من منشورات خاصة بهذا الموضوع يقوم بتوزيعها دورياً « الاتحاد الدولى لإلغاء البغاء » من مقره بمدينة جنيف(١) .. وأضفنا إلى ذلك بعض الاستطلاعات من واقع الملفات لدى بعض المحامين المهتمين بهذا الموضوع ، وبعض المسئولين عن مقاومة هذه الظاهرة لحماية الآداب العامة وفى المجلات والصحف المتخصصة فى الاعلانات المقنعة — وفى دور العدالة كقضايا سببها الخيانة الزوجية — وذلك لمجرد الاستنارة بها فى تحديد النسب المئوية لحجم وأبعاد وأسباب هذه الظاهرة فى المدن الغربية .

---

(١) Fédération blitionniste internationale : ses congrès et ses publications à Genève...

هذا إلى جانب استطلاعات بالمقابلة لدى المترددين على بعض الأماكن التى يشم منها رائحة البغاء ، وكمثال من أمثلة أخرى بعض مراكز التدليك المشبوهة فى بعض المدن الغربية ، وإن كانت هناك مراكز أخرى لا غبار عليها ، وكذا بعض النوادى الخاصة وإن تنوعت اللافتات والمسميات ... وإلى غير ذلك ... أما الاستطلاع على مزاولات هذا النوع من البغاء هو « البغاء الوحشى » فكانت الإمكانات محدودة للغاية لأن طابع هذا البغاء الالتقاطى هو التقنع والظرفية والإضمار ...

ومع هذا فتعدد طرق البحث هذه ، وتقنياته المختلفة بما يتمشى وواقع الظاهرة وتنوعها ومصادر توثيقها ، أعطى فى النهاية حصيلة من المعلومات التى شكلت ، ولو نسبياً ، بعد غربلتها وتصفيتها — إلى جانب ملاحظاتنا الموضوعية عما يجرى كانعكاسات فى مدن المجتمعات الفتية — أرضية لطرح هذه القضية الهامة عبر هذه الدراسة ، كرؤية مبدئية تفتح الطريق أمام دراسات أخرى أكثر تفصيلا ووفاء بواقع البغاء فى لونه الحديث هذا ... وصورته المعاصرة ، بعد أن باتت أهمية دراسته غنية عن كل تعليل .

فيكفى القاء نظرة سريعة على الأبحاث التى نشرت حولها ، والتى اعتمدنا — كما ذكرنا سلفاً — عليها من بين ما اعتمدنا عليه فى وضع هذه الدراسة ليتضح لنا ذلك ، نذكر على سبيل المثال لا الحصر : داريجران وآخرين : البغاء والرأسمالية . داليس : سيكولوجية البغاء . سيكو : البغاء فى العالم . بلوت : تاريخ البغاء . ساكوت : البغاء ، وله أيضاً : البغاء ماذا يمكن عمله ، قضية اليوم والغد . نيوال : دراسة عن بغاء القصر . فيدانزا : دراسة عن اللواطين الباغين المقنعين . سيرفى وآخرين : تاريخ وملف البغاء . دومينك : ومانسشينى : من أجل فتح دور البغاء ، أو ضد فتح دور البغاء . بارليه : رق الجنس . برو : الأماكن المشبوهة فى لندن . باران ديشاتليه : البغاء فى مدينة باريس . مانسشينى : بغاء وقوادة . فيليبون : رق العصر . فان هاشت : البغاية

وضع وصورة . داليارك (وله عدة دراسات منها) : ملف البغاء ، الوجه الجديد للبغاء ، الثورة ضد الوضع الذكورى .. وأيضاً مزيكيه : الحب العملى أو الجنس المتوحش ، وفيفيان عن : حل لقضية البغاء ... ودراسات أخرى لايتسع المقام لذكرها . كذلك تمت أبحاث علمية باللغة العربية فى شكل دراسات جامعية وأطروحات ، نذكر منها على سبيل المثال — أطروحة الدكتوراة القيمة ، لنيازى حتاتة عن : «جرائم البغاء» نشرت بالقاهرة . ورسالة دبلوم الدراسات العليا لخديجة المسدالى بنانى التى قدمت بالمغرب ، إلى جانب كتب أو مقالات تعرضت لأطرها القانونى وكيفية العلاج أو الردع(١) ...

---

(١) لمن يريد الاطلاع على هذه المراجع والمزيد من التفاصيل والمعلومات عن مكان نشرها ، وزمانها ... الخ ، هى على التوالى حسب تاريخ ظهورها :

DARRIGRAND (P.) et autres, sexualité et Capitalisme, Paris, Crapouillot, 1961—) ELLIS (H.), Studies in the Psychology of sex, et trad. en français par Arnold, Paris, 1964—) SICOT (M.), la prostitution dans le monde, Paris Hachette 1964—) BULLOUGH (V.) the History of prostitution. N. Y. University Books, 1964—) SACOTTE (M.), la prostitution, Paris, Buchet — Chastel 1965 et un autre travail, la prostitution que peut-on faire, problème d'aujourd'hui et de demain, Paris, Buchet-Chastel 1971—) LE MOAL (P.), Etude sur la prostitution des mineurs, E.S.F. 1965—) FIDANZA (D.), Etude sur les prostitués homosexuels travestis. Paris, thèse med. 1966—) SERVAIS (J.J.) et LAUREND (J.P.), Histoire et dossier de la prostitution, Paris, planète, 1967—) DOMINIQUE (P.) et MANCINI (J.G.), pour la réouverture des Maisons closes contre la réouverture des Maisons closes, Paris 1967—) BARLAY (S.), sex slavery. trad. en français l'esclavage sexuel, Paris 1969—) BRAU (J.L.), les mauvais lieux de Londres, Paris Balland, 1969—) PARENT-DUCHATELET (D. Alex. J.B.) de la prostitution dans la ville de Paris, Paris, Poirat — Duval, 1971—) MANCINI (J.G.) Prostitution et proxémetisme, Paris, P.U.F. 1972—) PHILIPPON (O.) l'esclavage du siècle, Tequi, 1972—) VAN HAECHT (A.) la prostitué, Statut et image, Bruxelles éd. de l'Université 1973—) DALLAYRAC (D.) Dossier prostitution, Paris, éd. «J'ai lu», 1973 et autres travaux : le nouveau

=

ولاشك أن هذا الاهتمام المتزايد بدراسة ظاهرة البغاء جاء نتيجة لتشعبها وحيويتها ، وتقنع انتشارها المستمر فى المجتمعات المعاصرة التى طبعت بالاستهلاك فى كل شىء، بما فى ذلك القيم والمبادىء ، وأصبحت الرفاهية مع البحث عن الرخاء والترف تجب ماعداها ، إشباع البطن وما حولها على حساب إفقار الضمير .

ومن ثم تزيت هذه الظاهرة بزى العصر ، وتحصنت لتأخذ شكلا وبائياً فى صوره تتفق ومعطياته بسرعته : وتنكره ، وتقنعه ، ونفعيته صورة بغاء وحشى ، وإن كان من حيث المبدأ يلتقى مع البغاء المتعارف عليه عبر العصور ، وبالتالى يعتبر استمراراً معصرناً وتحديثياً له ، بمعنى « قبول مزاولة علاقة جنسية معينة فى مقابل يعطى عادة أو يطلب » ، ولكن نعت التوحش «Sauvage» جاءه لأنه بلا مقدمات وبلا عنوان مرتبط بمكان المزاولة ودورها ، وبلا احتراف مميز ، فهو التقاطى مقنع ، قد يغطى أكثر من حاجة استهلاكية ، ويحقق أكثر من رغبة وميل ، أو إسقاط بثأر من موقف عاطفى ، أو إشباع باقتناء الكماليات والرغبة واللذة معاً ، وبذلك فهو قريب الشبه « ببغاء الحظوة » الذى مارسه القدماء ، ومرتبط فى نفس الوقت بتطلعات الرفاهية فى المجتمعات الاستهلاكية ، مرتبط بشراء ثلاجة ، أو عربة ، أو اقتناء أثاث ، أو لباس ، أو رحلة ، أو هدية ...

وهو لاتزاوله فئات محددة على مستوى الفاقة والضرورة ، وإنما ارتبط بموجة التحلل الجنسى مع الملل العاطفى ، وضعف مشاعر التسامى، والرغبة فى التغيير والتبديل ، بعد أن عم التغيير فى كل شىء بالمجتمعات

=
visage de la prostitution — la révolte contre l'ordre mâle, Paris, Robert Laffont...—) Aussi faut-il enfin citer HENRIQUEZ (F.) Love in action. Trad. de l'Ang par Soulie sous titre : La sexualité sauvage, Paris, éd. planète. s.d. etc... VIVIEN (RA). Solution au problème de la prostitution édité à LILLE... etc.

الصناعية : تغيير أطرزة اللباس كل عام ، وتغيير العربات ، وتغيير طراز قص الشعر ...

إنه تيار التغيير والتغيير السريع ، حتى فى شكل المدن وأبنيتها . العلاقات والقيم والأفكار والمبادىء ، كل شىء يباع ويشترى ، فى سوق الاستهلاك ...

ولقد نادى البعض بتهوية العلاقات الجنسية ، وغض النظر نسبياً فى انتظار وصول هذه الظواهر إلى نقطة الإشباع ، والردة إلى الاعتدال والتعادل ، للتخفيف من حدة التقنع والإضمار والانتشار الوبائى ، كما حدث فى بعض المجتمعات الأوروبية بالنسبة لأفلام « البوريو» الجنسية ، والسكوت الضمنى عن الفضيلة فى بعض التشريعات الخاصة بتحديد المواقف من الشذوذ الجنسى ، ومدى التجاوز عنه حينما لاتترتب عليه مخالفات ، أو جنح ، أو جرائم تحاسب عليها شكلية القانون ، بمعنى محاوله التميز فى الأخلاقيات بين ماهو مبادىء سامية ، أو معنويات تقليدية ، وبين ماهو سلوك طبائعى .

ولعل اتخاذ هذا الطريق العملى مؤقتاً للتعامل مع هذه الظاهرة ، فى محاولة للحصر والحصار فى المجتمعات الغربية ، مرده عدم جدوى وسائل الردع الأخرى التى كثيراً ما تؤدى ردود فعلهـــا إلى عكس النتائج المنتظرة منها ، وتؤول الظاهرة فى النهاية إلى مزيد من التقنع والحصانة والانتشار .

« فالبغاء الوحشى » بالتالى كصورة معاصرة للبغاء تحت شعـــار الرفاهية لاتحت عامل الضرورة يمارس فى شكل متشعب ، ومضمر ، وموسمى ، متعدد الأهداف إلى جانب هدفه الأساسى ، وهو الرفاهية فى الاقتناء الاستهلاكى — كما أسلفنا الذكر — وعلى مستويات متنوعة من الفئات الاجتماعية.. هذا البغاء يفرض على الباحثين المختصين والمتخصصين التعامل معه فى ظرفية معقدة للغاية ، وشرطية تستلزم الإحاطة بكل أنواع الملاحظة الممكنة ، والتوثيق بمختلف وسائل الاقتراب ، واستغلال هذه الملاحظات والوسائل فى إعطاء فكرة عن الحجم والأبعاد ، فى إطار

وصفى يجسد ظاهرة « البغاء الوحشى » ثم تحديد عواملها بين أساسى وثانوى ، واستخلاص بعض النتائج التى يمكن أن تسهم — مهما كانت محدودة — فى التعرف عليها وصفاً وتعليلا ، وطرح بعض الحلول الممكنة علمياً ، حتى ولو كانت فقط على مستوى الحصر والحصار لا الإذابة والاستئصال .

فمن الخطأ الاعتقاد ، أمام ظاهرة معقدة ، ومضمرة ، ومقنعة ، كهذه تنخر فى أجساد المجتمعات الغربية وتذيب قيمها ومعنوياتها ، بل وتدمر أسسها ، وتتغذى فى كل يوم بشهوة الاستهلاك وشهيتها المفتوحة بلا حدود... من الخطأ أن تواجه فقط بالنصح ، وضرب الأمثلة ، والمواعظ ، أو بالردع والعقاب الجزائى الذى لا يزيد الظاهرة إلا تحصناً ومناعة واحتيالا على وسائله ، وإنما تواجه أيضاً بمعطيات العلوم المتخصصة ومناهجها .

ومن ثم يحق لنا أن نطرح هذا التساؤل بمنطوق القرن العشرين وظرفيته وهو : « أيهما أجدى للمجتمع وأنفع للإنسانية ، وأوفى لتعاليم السماء ، أهذا الذى يقف فى معبده يكيل الوعيد لنفوس ضائعة أمارة ، وآذان غير صاغية ، وأجساد تعودت الاستهلاك واعتادته ، أم هذا الباحث الذى ينزل إلى ميدانه يتلمس الواقع ويلمسه فى كل مأساويته وأبعاده مستمعاً إليه مستجوباً ومتفهما لشرطياته ، محاولا حصر حجم الظاهرة ، وتحديد عواملها ، وإعطاء حلول موضوعية على ضوء ذلك » ؟

وهذه الحلول وإن كانت نسبية إلا أنها تتم فى حضور الواقع لا فى غيبته .. ومن هنا فسوف نفرد المبحث التالى من هذه الدراسة — وهو المبحث الثانى — لإعطاء نظرة استطلاعية عن الإطار الموضوعى لظاهرة « البغاء الوحشى » ، وأبعادها ، متخذين من بعض المدن الغربية نموذجاً ومكتفين بجداول للنسب المئوية لا أكثر ولا أقل ، وفى حدود ما توفر لنا من إمكانات التوثيق ، وذلك تسهيلا لتتبع نمو هذه الظاهرة ، وتبسيطاً لمعرفة حجمها فى شكل تقريبى ، أملته طرق البحث ووسائله المحدودة للغاية ، فى مثل هذه الظواهر المقنعة — كما أشرنا سلفاً — والصعبة فى الاقتراب والاستحواذ .

***

المبحث الثانى

الإطار الوصفى للبغاء الوحشى
فى الغرب كنموذج
(نظرة استطلاعية فى الحجم والأبعاد)
من واقع التوثيق فى مدنه وأصدائه فى المدن الفتية

تمهيد :

لإعطاء نظرة وصفية كنموذج عن هذه الظاهرة ، كما تعيشها المدن الغربية فى المجتمعات المتقدمة صناعياً ، سنكتفى بتعرف تقريبى عليها حجما وأبعاداً ، من خلال الحالة المدنية للمزاولات — بقدر ما سمحت إمكانات التوثيق وحدوده —: السن ، والمستوى الثقافى ، والمهنة ،وبداية المزاولة، ومكانها وزمانها ، وبنسب مئوية مجدولة لا أكثر ولا أقل . فليس هدفنا من وصفها تحرى جزئياتها ودقائقها ، فهذا موضوع يجد مكاناً له فى إطار تحقيق اجتماعى موسع شامل ، ويتجاوز بالتالى هذا الاستطلاع الذى اتخذ ،كغاية له ، التعرف المبدئى على هذه الظاهرة .

وفى تحليلنا لجداول النسب المئوية سوف نحاول على ضوء ما نلمسه من انطباعات طرح الأصداء والانعكاسات فى مدن المجتمعات الفتية ، خصوصاً الكبرى منها والحضر ، وذلك بصفة عامة استكمالا للفائدة . وسنبدأ بالحالة المدنية .

• الحالة المدنية :

فى تحديد الحالة المدنية انطلاقاً من واقع التوثيق على الفئات الأساسية

الست وهى : عذراء ، مخطوبة ، متزوجة ، مفترقة عن زوجها ، مطلقة ، أرملة ، حسب الجدول التالى المحدد للنسب المئوية :

(جدول رقم ١)

الحالة	النسبة المئوية
عذراء	٣ ٪
مخطوبة	٦ ٪
متزوجة	١٠ ٪
مفترقة عن زوجها	١٦ ٪
مطلقة	٢٥ ٪
أرملة	١٠ ٪
غير محدد	٣٠ ٪

من واقع هذا الجدول يبدو لنا أن أقل نسبة لدى العذراوات ، وتليها المخطوبات ، بينما أعلى نسبة – إلى جانب الحالات التى لم تحدد هويتها بسبب التنكر والتقنع ، كصفات أساسية لهذا البغاء الوحشى – نجد المطلقات يتصدرن ، ثم المفترقات عن أزواجهن ، بينما نسبة المزاولات من المتزوجات تأتى وسيطة إذا ما قورنت بالنسب الأخرى . وكذا الأرامل .

ولقد لاحظنا أن المطلقات أغلبهن لديهن أطفال ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل عن الأثر الواضح للبنيات الأسرية ، والانفصام الأسرى ، فى انتشار هذا النوع من البغاء. ومن حيث أصداء هذه الظاهرة على مستوى الحالات المدنية بالنسبة للمزاولات لها : فى المجتمعات الفتية النامية ، فالمطلقات دائماً يتصدرن وبشكل متزايد ، وكذا المفترقات عن أزواجهن ، فالنسبة فى الفئتين معاً كما هى الحال فى المجتمعات المتقدمة الصناعية تتجاوز ٤٠ ٪ ومن ثم فالطلاق والافتراق يتصدران كأرضية للبغاء الوحشى .

• السن :

بالنسبة لسن المزاولات قسمنا ، على ضوء التوثيق الذى لدينا ، الفئات إلى مستويات ثلاثة : ما دون العشرين ، ما بين العشرين والثلاثين ، ما فوق ذلك ، حسب الجدول التالى المحدد للنسب المئوية :

(جدول رقم ٢)

الحالة	النسبة المئوية
ما دون العشرين	١٥ ٪
بين العشرين والثلاثين	٣٥ ٪
ما فوق ذلك	٤٠ ٪
غير محدد	١٠ ٪

وعلى عكس الحالة المدنية فإن النسب غير المحددة بوضوح لا تتجاوز ١٠ ٪ وذلك لأن المظهر فى حد ذاته يساعد فى التعرف على مستوى العمر ، إلى جانب الحالة المدنية نفسها . ولقد جاءت نسبة ما فوق الثلاثين لتحدد لنا أعلى مستوى فى مزاولة البغاء الوحشى ، تليها نسبة ما بين العشرين والثلاثين ، وهذا بدوره يؤكد سلبية التجربة فى الزواج ، أو الافتراق ، أو الخطوبة بعد ممارسة الحياة المشتركة وتذوقها مع الرجل ، وإن كانت نسبة ما دون العشرين تصل إلى ١٥ ٪ فرد ذلك فى مدن المجتمعات الصناعية المتقدمة — تجمعات متعاطى المخدرات — لاحتياج المزاولة إلى الكسب لتغطية حاجياتها ، وفى بعض الأحيان حاجيات الشريك فى الحياة الجماعية ، بينما بالنسبة لما فوق العشرين تتصدر التطلعات الاستهلاكية ، ومعطيات الرفاهية المتنوعة .

ومن حيث الأصداء فى المجتمعات الفتية على مستوى السن فنرى عادة

فترة ما بين العشرين والثلاثين هى المتصدرة نتيجة للوفول فى سن مبكرة، اللهم إلا ما ندر ... ولا شك فى أن وجود توثيق دقيق بالنسبة للمجتمعات الفتية ، وإن كان يصعب تحقيقه الآن ، سوف يساعد على تحرى النسب فى صورة أكمل وأوضح .

• الثقافة :

وفيما يخص المستويات الثقافية فقد أجملناها ، من واقع التوثيق، تبسيطاً وتسهيلا للحصر ، فى مستويات أربعة : أمية ، ثقافة عامة، ثقافة مدرسية متوسطة ، جامعية ، حسب الجدول التالى المحدد للنسب المئوية :

(جدول رقم ٣)

الحالة	النسبة المئوية
أمية	٠ ٪
ثقافة عامة	٥٨ ٪
ثقافة مدرسية متوسطة	١٥ ٪
جامعية	١ ٪
غير محدد	١٦ ٪

من واقع هذا الجدول المبسط للتوثيق نجد أن نسبة الأمية لدى المزاولات فى المجتمعات المتقدمة الصناعية منعدمة ، لغيبة الأمية أساساً ، بينما تصل النسب إلى أعلى مستوى لها لدى المزاولات ممن لهن ثقافة عامة فقط ، وهذا تحدده المهن أيضاً (راجع جدول رقم ٤ التالى) . أما من يتمتعن بثقافة مدرسية متوسطة فهى نسبية ، وأيضاً الحالات غير المحددة ، إذا ما قيست بمن لهن ثقافة عامة فقط .

ولدى الجامعيات تكاد المزاولة تندر ، ومرد ذلك – على ضوء ما أملته معطيات التوثيق – أن تناول المخدرات وإن كان لدى القاصرات

يدفعهن ، بالضرورة تحت تأثيره ، إلى البغاء الوحشى ، فعند الجامعيات ، فى المجتمعات المتقدمة صناعياً ، يتكامل مع نوع من البغاء يمكن أن نطلق عليه « البغاء الخدنى » فى مجتمعات متعاطى المخدرات .

وهذا بدوره يتطلب دراسة على حدة ، وكذا الأصداء فى المجتمعات الفتية بالنسبة لمستوى الثقافة حيث الأمية أو الفشل التعليمى كثيراً مايشكلان عوامل تهيىء للمزاولة بنسب مرتفعة ، ومن ثم فباستطلاع أوسع حين توفره سوف يساعد موضوعياً على إعطاء نتائج أكثر دقة وتحديداً فى هذا المضمار .

• المهنة :

لقد ساعد تعدد طرق التوثيق غير المباشر والمباشر وتنوعه ، على استيعاب أكبر قدر ممكن من التقصى لمهن المزاولات ، مما سهل لنا التعرف على النسب المئوية لهذه المهن ، حيث لعب المستوى الثقافى — السالف الذكر — دوراً فى التأهيل المهنى وتصنيفه — حسب الجدول التالى المحدد للنسب المئوية :

(جدول رقم ٤)

الحالة	النسبة المئوية
عاملات فى المصانع	٧ ٪
ممرضات	٥ ٪
بائعات وكاتبات	٢٠ ٪
عارضات أزياء ، حلاقات مدلكات	٣٦ ٪
جامعيات	٠ ٪
غير محدد	٢٢ ٪

يؤكد (جدول المهن) — بلا شك — ما جاء من نسب فى جدول الثقافة

السابق (رقم ٣) حيث نلاحظ فى المجتمعات الصناعية المتقدمة أن المهن التى لا تتطلب أكثر من ثقافة عامة تتصدر فى المزاولة ، خصوصاً المهن التى بطبيعتها تولد احتكاكاً مباشراً بالآخرين ، فى جو ملائم يسهم فى تهيئة العلاقات ، وهكذا شكلت البائعات والكاتبات والسكرتيرات ، وعارضات الأزياء ، والحلاقات والمدلكات ، ومن على شاكلتهن الأرضية المشتركة التى تصل مجتمعة إلى نسبة ٥٦ ٪ .

على أنه مما يلفت النظر ضعف هذه النسبة لدى العاملات ممن يزاولن عملهن فى المصانع والعمل الشاق بصفة عامة ، حيث واقع الحياة الكادحة والمعاناة لا يؤهل بدوره لبغاء الرخاء والرفاهية (البغاء الوحشى) بقدر ما يؤهل لبغاء الحاجة وهو البغاء المتعارف عليه (العادى) لسد ضروريات الحياة ... وكذلك الحال بالنسبة للممرضات غير المحصنات فقط ممن سقطن فى مزالق الرذيلة وبراثنها .

أما الجامعيات فى المدن الصناعية فنسبتهن تكاد تكون منعدمة ، أما المهن المتداخلة وغير المعروفة ، أو بلا مهنة أساساً ، وقد رمزنا إليها « بغير محدد » فجسدت نسبة عالية إلى حد ما ٢٢ ٪ ومرد هذا ، فى تصورنا — كما أشرنا من قبل — إلى طبيعة التستر والتقنع فى البغاء الوحشى وإضماره . . . وهكذا يتضح لنا أن الدخل المحدود ، مع التطلع الذى لا يتمشى مع الإمكانات ، يمثل ميداناً خصباً لهذه الظاهرة ، خصوصاً حين توفر الظروف والفرص لتغطية التطلع إلى الرفاهية ، بأقل قدر ممكن من الجهد ، وأكبر قدر من الإغراء ، مع غيبة الوازع المحدد لهذا التطلع اللاخلقى .

ولعل أصداء ظاهرة « البغاء الوحشى » بالنسبة للمجتمعات الفتية فيما يعنى الانتساب المهنى ، لا تختلف كثيراً فى التصنيف والارتباط بالدخل المحدود الذى لا يفى بالتطلعات ، هذا بالإضافة إلى أن مستوى

الثقافه كثيراً ما يشكل – حين الفشل التعليمى أو الجامعى أو العاطفى أو الأسرى فى المجتمعات الفتية – أرضية تدعم بدورها الدوافع والحوافز إلى الممارسة أكثر من تدعيمها للموانع والحواجز ، كما هى الحال فى المجتمعات الصناعية المتقدمة مدنها . ولا جدال فى أن تحقيقنا اجتماعياً موسعاً سوف يجيب على هذه التساؤلات موضوعياً .

• **بداية المزاولة :**

هل حدثت البداية عن طريق الإرغام ، أم تمت عن طريق الصدفة ، أم جاءت نتيجة لفضول وميل وتطلع مادى وتشجيع ؟

الجدول التالى يبين لنا نسب ذلك بوضوح :

(جدول رقم ٥)

الحالة	النسبة المئوية
مرغمة	٥ ٪
منزلقة بالصدفة	١٨ ٪
فضول مع تطلع مادى وتشجيع	٥١ ٪
غير محدد	٢٦ ٪

يتضح من هذا الجدول المجسد لواقع التوثيق الذى تمكنا من استقصائه أن بداية المزاولة فى أغلب الحالات جاءت نتيجة لفضول أو تشجيع طرف آخر مزاول أو وسيط ، مع ميل ضمنى وتطلع مادى لا يمتشى مع الإمكانات المتوفرة لدى المزاولة ، أما الإرغام والقهر فلا تتجاوز نسبته ٥ ٪ وحتى الانزلاق بالصدفة فهو بدوره نسبى إذا ما قورن بالفضول والتشجيع ، هذا إلى جانب النسب المبينة للحالات غير المحددة لبداية المزاولة وعدم الرغبة فى التصريح بذلك أو صعوبة تقصيه .

وكأصداء فى المجتمعات الفتية فإن قضية الفضول مع التشجيع والتطلع

والتسهيل بفضل الوسيط لا يمكن إنكار تصدرها .فطبيعة « البغاء الوحشى » على ذلك ، تختلف عن البغاء العادى الذى كثيراً ما يلعب الإرغام ، وقهر الظروف ، والحاجة ، والضرورة دوراً هاماً فى البداية ، فهو انعكاس للضرورة ، بينما الوحشى انعكاس للتطلع والرفاهية على كل المستويات جسدياً واقتصادياً .

• **طبيعة المزاولة زمانياً :**

نظراً لأن هذا النوع من البغاء يعتمد على الالتقاط الخاطف ، وعدم الاستمرار الاحترافى ، نتيجة لطابعه المقنع ، فقد حاولنا ما أمكن تحديد الإطار الزمنى على حسب الفترات اليومية والشهرية أو حسب الظروف ، فاتضح لنا من الحالات المستطلعة ، بمختلف وسائل وطرق التوثيق ، مايلى فى الجدول التالى :

(جدول رقم ٦)

الحالة		النسبة المئوية
الفترات اليومية	صباحية	٥ ٪
	مسائية	٤٥ ٪
	ليلية	٣ ٪
الفترات الشهرية	بداية الشهر	١٠ ٪
	منتصفه	٤٠ /
	نهايته	٥٠ ٪
حسب الظروف		٢٢ ٪
غير محدد		١٥ ٪

من واقع هذا الجدول المعتمد على استنتاجات التوثيق ، كبقية الجداول ، لتوضيح النسب المئوية ، نجد أنه من حيث الفترات اليومية يتصدر النهار على الليل بعكس البغاء العادى ، وذلك تمشياً مع طبيعة هذا النوع من البغاء

الذى يلتحم بالحياة اليومية ونشاطها ، ويتقنع من خلالها ، خصوصاً فى الفترات المسائية بعد الظهر بالذات ، حيث إمكانيات الرقابة الأسرية والضبط الاجتماعى أقل ، تيسراً لالتباسها فى العمل اليومى الذى بلغت نسبة المزاولة فيه إلى ٤٥ فى المائة إلى جانب الفترات الصباحية أيضاً .

أما المزاولة الليلية فتكاد لا تذكر (٣ فى المائة) ،ومن حيث المزاولة على مستوى الشهر ترتفع نسبة المزاولة انطلاقاً من منتصفه ، ففى بدايته لم تتجاوز النسبة ١٠ فى المائة،ولعل مرد ذلك إلى أن الدخل بميزانيته فى أوائل الشهر يكون قادراً على إشباع وتحقيق الرغبات الشرائية نسبياً ، واستهلاك الدخل الشهرى بسرعة يتطلب التعويض خصوصاً أمام إغراء متطلبات الرخاء ، والحالات التى تزاول حسب الظروف وغير المحددة بدورها ، تشكل نسبة عالية(٣٧ فى المائة) هذا يؤكد أيضاً الطبيعة التنكرية لهذا النوع من البغاء الذى يفضل الظلال والاستتار والاضمار ويتحاشى بالتالى المجاهرة والإفصاح والعلانية .

والإطار الزمنى كبداية المزاولة لا يختلفان كثيراً بالنسبة للأصداء فى المجتمعات الفتية ، مع المغالاة فى التنكر والاستتار والتقنع ، نظراً لقوة الضبط الاجتماعى والرقابة الأسرية فى هذه المجتمعات ، مما يجعل أى استطلاع ميدانى محدوداً فى فاعليته وعطائه فى الوقت الحاضر ، وبالتالى لا يتجاوز الافتراض إطار الأصداء والانطباعات المتصورة .

- **طبيعة المزاولة مكانياً :**

طبيعة المزاولة مكانياً يمكن تحديدها ثلاثياً : إما مكان معين مستتر ، أو لدى طرف ثالث وسيط ، أو فى أى مكان : والجدول التالى يقرب لنا التصور المكانى كما أملاه التوثيق من خلال النسب المئوية :

(جدول رقم ٧)

الحالة		النسبة المئوية
مكان معين مستتر	لدى المزاول	١٨ ٪
	لدى المزاولة	١ ٪
	طرف ثالث وسيط	٢٥ ٪
أى مكان		٣٠ ٪
غير محدد		٢٦ ٪

كما يتضح من هذا الجدول ، فإن الطابع الالتقاطى لهذا النوع من البغاء جعل مكان مزاولته يتميز بالفورية والإخفاء والسهولة عن أى مكان آخر . وتشكل الأماكن المستترة فى وسط المدينة ، سواء أكان يقتنيها المزاول أو الوسيط أو فى أى مكان متيسر فورياً ، ما يصل إلى ٧٣ ٪ . ولعل مرد ذلك إلى الحيطة والاحتراس والمغالاة فى الكتمان ، وبالنسبة للمجتمعات الفتية فإن الضبط الاجتماعى والرقابة الأسرية يشكلان عائقاً فى تيسر المكان المناسب ، ومن ثم فالأماكن المهيئة كثيراً ما تتستر بدورها تحت مسميات متنوعة .

وبالتالى فإن النسب فى جملتها لا تتغير كثيراً فيما يعنى الأصداء فى مدن المجتمعات الفتية ، فالمكان المعين رغم استتاره لدى المزاول ، أو الوسيط ، يخضع بدوره لهذه المعطيات ، التى تتطلب مضاعفة فى الحذر والكتمان ، وتزكى دور الوسيط ، وهذه المعطيات تساعد دون شك فى الحد من انتشار هذه الظاهرة وشيوعها فى مدن المجتمعات الفتية . حينما تستغل كعوامل إعاقة .

- البنية الأسرية :

لا جدال فى أن البنية الأسرية تشكل بدورها أرضية هامة لإعاقة هذا

النوع من البغاء أو تزكيته ، والمساعدة على انتشاره .. والجدول التالى يحدد لنا تقريباً النسبة المئوية على مستوى الأسرة بين الاستقرار والانسجام، أو الاهتزاز والتفكك والانفصام :

(جدول رقم ٨)

الحالة	النسبة المئوية
أسرة مستقرة أو منسجمة	٣ ٪
أسرة متفككة ومنفصمة	٧٢ ٪
غير محدد	٢٥ ٪

ولئن كنا فى هذا الجدول أجملنا بنية الأسرة على مستوى التجانس والانسجام والاستقرار ، أو مستوى التفكك ، والاهتزاز ، والانفصام ، فالهدف هو الوصول إلى نسبة مئوية تقرب لنا الرؤية وتبسطها . . فواقع التوثيق المعتمد على مختلف وسائل البحث فى ملفات الحالات ، والاستقصاء بالملاحظة وشتى طرق الإحالة فى هذا المضمار ، أكد بصورة قطعية أنه خلف أغلب حالات البغاء الوحشى أسرة مهتزة ومتفككة أو منفصمة بالطلاق صراحة بنسبة ٧٢ ٪ أو ضمنياً رغبة فى الاحتفاظ بالدخائل الأسرية وأسرارها ، أو فى شكل حالات غير محددة جهاراً وعلانية ، نتيجة لشرطيات معينة تلزمها (بالتستر ٢٥ ٪)

ونذر بالتالى وجـــود بغاء وحشى فى الأسر المتجانسة المنسجمة المستقرة (٣ ٪) وربما مردها للشذوذ لظروف صحية أو جنسية نتيجة لخلل وظيفى ، أو الصدفة أو الانزلاق وعدم الاحتراس . . وهكذا شكلت الأسرة المستقرة عاطفياً ومادياً ونفسياً، ومتجانسة جسدياً، ومنسجمة معنوياً ، أكبر مناعة ضد الانحراف البغائى وتزكية مسيرة القناعة والرضا والتطلع المشروع إلى تحقيق الرغبات .

وفيما يعنى الأصداء فى مدن المجتمعات الفتية فالنسبة تقريباً لا تختلف – اللهم إلا فيما هو خاص بالحالات غير المحددة – حيث تزيد نوعاً ما ، نتيجة لعدم الإفصاح والإعلان . ولا شك أن البنية الأسرية فى حد ذاتها فى المجتمعات الفتية خارج المدن الكبرى ، ما زالت لحسن الحظ ، بفضل الالتزام بالتقاليد المتوارثة الروحية الأصيلة ، تحتفظ بقوتها وفاعليتها .

ولعل أفضل وسيلة للاحتفاظ بهذه البنية القوية هى أن تتم عملية ترشيدها وتوعيتها دون إضعاف لقيمها التقليدية والمعنوية والروحية . . وهذا ما سوف نعود إليه فى خاتمة هذه الدراسة .

• **الحالة الصحية جسدياً ونفسياً :**

إذا كان من الصعب التعرف على الحالة الصحية لمزاولى هذا النوع من البغاء بصورة واضحة ونهائية ، فقد استقينا رغم المعوقات بعض العناصر – من دراسة الحالات وعلى ضوء التوثيق فى مجمله – التى مكنتنا من إعطاء نسبة مئوية تقريبية بهدف تبسيط الرؤية . . وهى توضح لنا حجم المعاناة جسدياً أو نفسياً فى الجدول التالى :

(جدول رقم ٩)

الحالة	النسبة المئوية
معاناة جسدية	٨ ٪
معاناة نفسية	٤٥ ٪
غير محدد	٤٧ ٪

إن كانت نسبة « غير المحدد » قد وصلت إلى ٤٧٪ لدى مزاولى البغاء الوحشى ، بسبب صعوبة التعرف موضوعياً على الحالة الصحية جسدياً ونفسياً – كما أشرنا سلفاً – إلا إذا كانت المعاناة الصحية ذات ارتباط

مباشر ببعض وقائع التوثيق ، ومن ثم يمكن تصيدها . . ومع هذا فإننا نلاحظ ، بالنسبة لما تمكنا من استقصائه واستنتاجه، أن المعاناة الجسدية تكاد تكون محدودة للغاية ،أمام المعاناة النفسية بجوانبها العاطفية والعصبية، خصوصاً بعد فشل فى علاقة ، أو زواج أو حب بصفة عامة ، أو نتيجة للظروف المحيطة التى تهيء للاهتزازات النفسية والعصبية .

وكثيراً ما شكلت المزاولة للبغاء الوحشى فى حد ذاتها معاناة نفسية تساعد على مزيد من المزاولة ، ومن ثم إلى مزيد من المعاناة ، كحلقة مفرغة قد تؤول فى النهاية إلى الانهيار العصبى ، أو حتى إلى الانتحار ، خصوصاً إذا ما صوحبت بمزاولة انحرافات أخرى ، كتعاطى المخدرات، أو احتساء الخمر ، أو لعب الميسر بإدمان . . فكثيراً ما تجسد هذه الظواهر قاسماً مشتركاً يزكى بعضه بعضاً . . .

وأما الأمراض الجنسية فلا يمكن استبعادها من هذا الإطار ، وكذا انعكاساتها على الحالة الصحية جسدياً ونفسياً ، خصوصاً حين التعثر فى التخلص علاجياً منها بسهولة ، نتيجة للأنواع الخبيثة من هذه الأمراض.. أما حالات الإجهاض ومتاعبه الصحية ، فهى بدورها محدودة نتيجة للتقدم فى وسائل الوقاية من الحمل وتنوعها ، بل إن هذا التقدم شكل مساهمة مشجعة فى المزاولة .

• الوضع القيمى روحياً وأخلاقياً معنوياً وسلوكياً :

مما لا شك فيه أن الاعتقاد فى القيم الروحية والأخلاقية ، ثم مدى الالتزام بها يلعب دوراً أساسياً فى قابلية التأهيل لهذه المزاولة الانحرافية، إذ أن الوضع القيمى يشكل مقاومة داخلية ، ومناعة ذاتية أمام مبررات الإغراء . .

والجدول التالى يقدم لنا صورة تقريبية عن هذه الوضعية فى مختلف أبعادها الاعتقادية والالتزامية :

(جدول رقم ١٠)

الحالة		النسبة المئوية
روحانيات	معتقد مشاعرياً	٢٠ ٪
	مطبق شعائرياً	٧ ٪
	لا جدوى	٥٣ ٪
	غير محدد	٣٠ ٪
أخلاقيات	معتقد معنوياً	١٠ ٪
	ملتزم سلوكياً	٠ ٪
	لا جدوى	٦٥ ٪
	غير محدد	٣٠ ٪

على ضوء هذا الجدول التقريبي ، المستقى من واقع التوثيق بوسائله المختلفة ، يمكننا أن نستنتج مبدئياً — بالنسبة لمزاولة البغاء الوحشي في نماذج المدن الغربية — كمجرد مثال — أن هذه المزاولة مرتبطة بضعف الوضع القيمي روحياً وأخلاقياً ، فإن كان العامل الاقتصادي على مستوى الرفاهية ، لا على مستوى الضرورة ، يجسد محور ارتكازها ، فالوضع القيمي وغيبته يعطي فاعلية لهذا العامل على حسابه . فكما يتضح من الجدول فإن نسبة « اللاجدوى » للقيم الروحية في هذا العصر ، عصر الرفاهية المادية ، قد وصلت إلى ما يزيد على النصف ٥٣ ٪

وإذا ما أضيفت إليها نسبة « غير المحدد » من الساكتين ضمنياً عن الحكم ، وإمكانية تفسير هذا الصمت لصالح الروحانيات ، أو عدم جدواها ، وبالتالي استبعاد تقنين هذه النسبة في المعدل العام ، فسنجد أن الروحانيات اعتقادياً وتطبيقاً لا يتجاوز الالتزام بها ٢٧ ٪ في مقابل ٥٣ ٪ المجسدة لعدم جدواها .

وحتى من اعتقدن مشاعرياً من المزاولات ، أي بصفة مجردة ،

فكثيراً ما يكون اعتقادهن عائماً ومبهماً ، وتطبيقهن للشعائر شكلياً ، وسطحياً فى بعض المناسبات ، بعكس البغاء العادى باسم الضرورة والحاجة ، الذى لوحظ بالنسبة له تدين بعض باغياته اعتقادياً ، وطلب الغفران والرغبة فى التوبة ، فمزاولة البغاء عند هذه الفئة الأخيرة يلعب الاضطرار دوراً لا ينكر فى تبريره .

ولقد كان لسلبية الروحانيات أثر فى الخلقيات كمبادىء ومثل ومعنويات ، أو كسلوك ، فمن الخطأ تصور خلقيات ذات فاعلية فى غيبة الأرضية الروحانية ، فمن ينكر الخالق ، ويتنكر له ، يهون عليه التنكر لقيم صنعها المخلوق ، فالقيم الأخلاقية هى امتداد للقيم الروحية ، وحينما تخلع الجذور تموت الفروع . . .

وهكذا جاءت نسبة الوازع الخلقى والاعتقاد فيه معنوياً ، لا يتجاوز ١٠ ٪ وغالباً ما يكون مرد ذلك إلى عدم المجاهرة بهدف التغطية لا أكثر ولا أقل ، وفاقد الشىء لا يعطيه .. ولعل الالتزام سلوكياً بالأخلاقيات جاء أكثر وضوحاً ٠ ٪ أى لا شىء ، وسيطر اتجاه « لا جدوى » و « لا فائدة » ٧٥ ٪ باعتبار أن السلوك الأخلاقى يأتى كردود فعل لسلوك أخلاقى لدى الآخرين ، فإن كانوا بدورهم لا يلتزمون بذلك فستسيطر النفعية والمصلحية كأساس للسلوك العام وردود فعله فى المجتمع ، وهذا ما حدث فى العديد من المجتمعات الاستهلاكية ليس فقط للمواد وإنما للقيم ..

وأما الأصداء فى المجتمعات الفتية ومدى الاهتزاز فى الوضع القيمى روحياً وأخلاقياً ، معنوياً وسلوكياً ، فيمكن إجمالا الإشارة إلى إيجابية التقاليد كوسائل للضبط الاجتماعى ، فى الحد من هذه الأصداء ، وفاعليتها حتى الآن ، وعدم محاكاتها جذرياً ، فإن كانت موجة التخلى عن الروحانيات قد وصلت أصداؤها فعلا إلى شواطىء المجتمعات الفتية مقنعة مرة بالعقلانية ، وأخرى بالعصرانية ، فما زالت مترددة أمام مناعة وأصالة التقاليد ،

والالتزام القيمى فى البنيات الأسرية . ومن ثم فتيار «لا جدوى ولافائدة» للروحانيات والأخلاقيات ما زال يعيش فى الكواليس ، وغير قادر على مواجهة صرامة هذه الأصالة وهذا الالتزام ، اللهم إلا فى بعض المدن الكبرى .

ولعل هذا بدوره يشكل عاملا هاماً فيما يتصل بالمجتمعات الفتية ، للحد مستقبلا من انتشار البغاء الوحشى فيها ، إذا ما دعم موضوعياً إطار المناعة والحصانة المجسد ، فى الأصالة والالتزام تفهيمياً وحوارياً ، لا ردعياً ولا زجرياً ... (وسوف نعود إلى هذه القضية فى المبحث الثالث ،وكذلك فى خاتمة هذه الدراسة) .

• **الوضع الطبقى حسب الدخل :**

نظراً لأهمية العامل الاقتصادى ، وبالتالى الدخل ، وعلاقته بتحقيق مستوى الرفاهية ، لا مستوى الضرورة والحاجة – حيث إن البغاء الوحشى يتحرك فيه العامل الاقتصادى ، لمزيد من الرفاهية والرخاء والاستهلاك – فقد قسمنا مستويات الدخل ، من خلال البنيات الطبقية الرئيسية وشرائحها إلى : تحتية وفوقية ، وما بينهما ، فجاءت على هذا النحو فى الجدول التالى :

(جدول رقم ١١)

الحالة		النسبة المئوية
شرائح البنية التحتية	تحتية التحتية	٠ ٪
	وسطية التحتية	٥ ٪
	فوقية التحتية	١٤ ٪
شرائح وسطية	تحتية الوسطية	١٨ ٪
	وسطية الوسطية	٢٨ ٪
	فوقية الوسطية	١٧ ٪
شرائح البنية الفوقية	تحتية الفوقية	١٠ ٪
	وسطية الفوقية	٦ ٪
	فوقية الفوقية	٢ ٪

ولافتراض وسطية الدخل لتصميم هذا الجدول اتخذنا كمعيار لها ، فى مدن المجتمعات الغربية كنماذج ، تأمين الغذاء والكساء والسكن والعلاج وقضاء العطلات الموسمية ، وتأمين تربية الأطفال إن وجدوا وعلاجهم ، بمعنى حياة متوسطة كريمة لأسرة قانعة دون تطلعات كمالية ، ودون معاناة من الضروريات ، فما دونها شرائح تحتية ، وما يتجاوزها شرائح فوقية .

ويلاحظ من الجدول أن البغاء الوحشى يتدرج فى الغرب مع الشرائح حتى يصل إلى قمة انتشاره فى شريحة وسطية الوسطية ، ويبدأ فى التضاؤل تدريجياً ، لحساب نوع آخر من البغاء ، الذى يمكن أن نطلق عليه « بغاء الحظوة » فى شرائح البنية الفوقية أى أن الجانب الاقتصادى لا يتصدر — وإن كان لا يختفى — بقدر ما يتصدر جانب الرغبة فى التغيير وتجاوز الملل الجنسى ، وذلك حين غيبة الوازع الروحى والخلقى أو ضعفهما ، أو نتيجة لاضطرابات نفسية وعصبية ، أو العيش فى سط تبنى الفراغ ، أو الانحلال والشذوذ ، كسلوك عادى ، بل يكاد البغاء الوحشى يختفى (٢٪) فى شريحة فوقية الفوقية لترك المكان « لبغاء الحظوة » هذا...

وبالنسبة لشرائح البنية التحتية إذا كانت الشريحة الأولى تحتية التحتية تجسد مصدراً أساسياً «للبغاء العادى »بغاء الضرورة والحاجة فى العديد من المجتمعات ، باستثناء المجتمعات التى تتحلى بالقيم الروحية والأخلاقية قولا وفعلا ، وتلتزم بأرضية القناعة فى إطار بنيات اجتماعية متوازنة ، حققت الكفاية والحاجة ، فهذه الشريحة لا تغذى « البغاء الوحشى » بمزاولات (٠٪) ، لأن قسوة الحياة وثقل الضرورة قلما يؤهلان المزاولة للالتقاط الترفيهى ، والبغاء باسم الرفاهية ، فهى إما أن تحترف نهائياً ، وإما أن تمتنع نهائياً ، حسب أوضاعها ومعطياتها ، بينما حينما تبدأ التطلعات « وسطية التحتية » يبدأ التفضول مع التردد مما شكل نسبة ٥ ٪ ..

ومع تكثف التطلعات نحو كماليات الرفاهية والتعود عليها ، هذه

الكماليات التى تشكل بدورها حافزاً للمزيد منها ، ومن الاعتياد عليها ، بما لا يتناسب مع الدخل ، الذى يكفى فقط لإشباع الضروريات ، تبدأ نسبة المزاولات فى الازدياد (١٤٪) فى شريحة « فوقية التحية» ثم تصعد فى بداية شرائح الوسطية إلى ١٨ ٪ ، وتصل إلى قمة المزاولة فى وسطية الوسطية — كما ذكرنا آنفاً — والتى تشكل مفترق الطرق : عدم الرغبة فى النزول إلى أسفل والاكتفاء ، وصعوبة الاحتفاظ بمستوى حياة لا يتناسب مع الدخل موضوعياً ، نتيجة لتطلعات فوقية متجددة ومتنوعة نحو الكماليات .

مثال : جاءت العربة ليأتى بعدها التليفزيون ثم الملون منه ، ثم توسيع السكن ، ثم تغييره ،يضاف إلى ذلك التمشى أولا بأول مع أنماط الملابس ، والحلاقة ، والتزين ، والأحذية ، وتغيير أطرزتها بمناسبة ، وربما بدون مناسبة . . . !

وهكذا تسقط المزاولة فى بوتقة مصطنعة من الرغبات ، والترفيه ، والرخاء ، والرفاهية المختلفة ؛ بما لا يتناسب مع الإمكانات ، ومع شرائح البنية الفوقية تتراجع نسب « البغاء الوحشى » أمام «بغاء الحظوة» والانحلال — لمجرد الانحلال — مع رغبة صميمة أيضاًفى تقبل وسائل الرفاهية المقنعه ، فى شكل هدايا ثمينة ، والتفاتات سخية . . فغيبة الوازع الروحى والأخلاقى بصفة خاصة ، تجسد لنا المبدأ القائل : « من يهن يسهل الهوان عليه »هذا فيما يعنى الوضع الطبقى حسب الدخل فى المدن الغربية المتقدمة .

أما فيما يعنى الأصداء فى مدن المجتمعات الفتية ، فبصفة عامة فاعلية العامل الاقتصادى تلعب لصالح « البغاء العادى » المعروف والمتعارف عليه ، خصوصاً فى البنية التحتية بشرائحها الثلاث ، نتيجة للضرورة والحاجة ، بينما «البغاء الوحشى »يتمركز فى شرائح الوسطية، وينعكس على بعض شرائح البنية الفوقية ، غير أن الضبط الاجتماعى بمستوياته المختلفة :

تقاليد وعادات وقيم روحية ، يخفف من حدة تحكم العامل الاقتصادى فى السلوك جهراً ، وإن كان ضمنياً لا يمكن إنكاره .

وعلى هذا فالوضع الطبقى حسب الدخل يؤكد لنا تصدره فى تغذية « البغاء الوحشى » المرتبط عضوياً بالدخل ، ومدى وفائه لتطلعات الرفاهية والكماليات الاستهلاكية ، إلى جانب اهتراز الوضع القيمى بروحانياته وأخلاقياته المبدئية والمعنوية والسلوكية ، والشهية الاستهلاكية تجسد الدوافع والحوافز ، بينما الوازع القيمى يجسد الحواجز والموانع . وشهيه متنوعة متعددة تبحث عن مزيد من الإشباع على كل المستويات ، ووازع قيمى أضعفت مناعته ، وضعفت حصانته ، يحاول مستميتاً أن يستعيد الحواجز أمام هذا الفيض المدمر ، إن طال ، لإنسانية الإنسان ، وبنية الأسرة وعلة وجودها .

هذه المواجهة بين الشهية الإشباعية المتفتحة بشراهة ، والوازع القيمى عكست بدورها واقعها فى شكل صراع داخلى ، نفسى ، وعصبى ، وجسدى ، بصفة عامة .. فمعاناة ابن القرن العشرين تكمن أساساً فى وعيه بهذه المعاناة ، بين جسد يبحث عن الإشباع والترفيه والرخاء ، يحاول إخضاع النفس لتصبح أمارة ، غير راضية ولا مرضية ، وتزين له معطيات ومتطلبات هذا العصر ، واقع المعاناة يبررها ، مرة باسم حقه الحتمى فى الإشباع ، ما دام لا يقع تحت طائلة القانون صراحة ، وأخرى باسم عدم صلاحية القيم وقدمها ، وعدم قدرتها على التحديث والعصرنة ، وبالتالى يجب إلغاؤها جهراً أو ضمناً .. !!

وغاب عن الكثيرين أن المسيرة الخالدة للإنسانية لم يقدها إلغاء البغاء ، وإنما قادها هذا التعادل الخالد ، وهذا التوازن المقدس بين المادى والروحى ، بين الدنيوى والأخروى ، بين الجسد والنفس ، وحينما يلغى أحدهما يفقد الآخر ضمنياً علة وجوده بالضرورة والالتزام .

وحتى نطرح نتائج هذه الدراسة موضوعياً فى الخاتمة، سوف نتعرض فى الصفحات التالية لهـــذه العوامل المهيئة : تسلط الإشباع المادى ، والاستسلام له من ناحية ، وضعف الوضع القيمى فى مواجهته ، مما أدى إلى وجود عامل ثالث مساهم كانعكاس لصراعهما ، صراع المادى والقيمى ، ونعنى به العامل الصحى نفسياً ، وعصبياً ، وجسدياً ، بصفة عامة . . والنتيجة أن الإطار السببى للبغاء الوحشى تشكله هذه العوامل الرئيسية الثلاثة والتى سنلقى عليها نظرة تحليلية موجزة وتقنينية مركزة. فى المبحث الثالث والأخير من هذه الدراسة .

***

obeikandl.com

المبحث الثالث

الإطار السببي للبغاء الوحشي
(نظرة موجزة فى العوامل المهيئة)

انطلاقاً من الإطار الوصفى فى المبحث السابق يمكننا أن نبلور العوامل المهيئة لسببية هذه الظاهرة فى عاملين أساسيين هما : العامل الاقتصادى ، والعامل القيمى ، إلى جانب عامـــل ثالث مساهم فى تزكية العاملين وفاعليتهما ، وهو العامل الصحى جسدياً ، وعصبياً ، ونفسياً . . .

ولئن كان العامل الاقتصادى يشكله التسلط الإشباعى الغرائزى ، والبحث عن الرفاهية الاستهلاكية ، بما لا يتناسب مع الدخل ، فالعامل القيمى يعنى اهتزاز أرضية المعايير الروحية والأخلاقية ، مبادئية كانت أم معنوية أم سلوكية ، مما أدى إلى فقدان التوازن والتعادل فى داخل ذات إنسان القرن العشرين ، وولد صراعاً خفياً مضمراً بين إنسانيته المتطلعة إلى التسامى ، وحيوانيته الغرائزية المندفعة وراء الإشباع ، فبات إنساناً حائراً ممزقاً ، بقدر ما يتغنى بالمثل الإنسانية مظهرياً ، بقدر ما ينتكر لها وينكرها سلوكياً ! !

ولقد انعكس هذا التناقض على الجسد فغاص فى لجج المعاناة عضوياً ، وعصبياً ، ونفسياً ، باحثاً عن تعادل فى اللاتعادل ، وانتشرت أمراض العصر . . . أمراض الرفاهية ، وهى أمراض تعنى معاناة الجسد ، والنفس من كل شىء ، وليس من شىء محدد ، يشكو صاحبها من الأرق والضيق ، والقلق والسأم ، كما يشكو من اضطراب وظائف الجسد وأجهزته ، دموية أو تنفسية ، أو هضميـــة ، يعيش بين المهدئات والمقويات وقد استعصى على القانون الطبيعى الخالد فى الجسد بعد أن أفسد ولوث ضبط تعادله وتوازنه .

• العامل الصحى جسدياً وعصبياً ونفسياً وعقلياً :

وفى هذا المضمار تتفشى أمراض الرفاهية ، ينشرها ميكروبات أقوى مقاومة ومناعة من الميكروبات الطبيعية (بعد أن قضى العلم نسبياً على بعض الضار منها) ، وهى ميكروبات : الغش ، والخداع ، والملق ، والرياء ، والكذب ، والنفاق ، والتذبذب . . . كل ذلك فى سبيل إشباع وقتى لغريزة ، أو اقتناء لسلعة زائلة .

لقد تفشت هـــذه الأمراض الآن ، وإن كانت قد سايرت ركب الإنسانية عبر كل العصور ، إلا أنها الآن أخذت شكلا وبائياً يختفى خلف أستار من المسميات التغميضية التبريرية .

وتصدن « البغاء الوحشى » قائمة هذه الأمراض معتمداً — من ناحية، وفى إطار التبرير — على فلسفة الإشباع بأى ثمن وبأى مقابل ، ومن ناحية أخرى مستغلا غيبة أى وازع روحى أو خلقى مبدئى أو معنوى أو سلوكى ، يحد من هذا الإشباع المدمر ، أو يوقف مده . . . هذا بالإضافة إلى ما لا يمكننا أن نتجاهله ونحن بصدد العامل الصحى ، وهو الدور المزدوج الذى لعبه التقدم الطبى فى وسائل منع الحمل، وفى علاج الأمراض الجنسية بالمضادات الحيوية ، فلئن كان من ناحية أفاد دون شك ، فمن ناحية أخرى سهل فى هذا المضمار عملية التغلب على الآثار التى كانت مبعثاً لدى البعض إلى التردد وعدم المجازفة . . .

ولقد زكى الجسد المتعب المرهق عضوياً وعصبياً ونفسياً ، وحتى عقلياً ، التفاعل السلبى بين العاملين الاقتصادى والقيمى ، فانقلبت مقاومته إلى مساهمة . . .

وهذا قد يطرح تساؤل ضمنى ، وهو : هل هناك أجساد بتكوينها البيولوجى مهيأة للرذيلة ، ولها قابلية أكثر للانحراف والانحلال ؟ أو بمعنى آخر وهو : ما دمنا بعدد العامل الصحى جسدياً ونفسياً وعصبياً ، فإلى أى —

مدى تبرز العلاقة بين العامل البيولوجى ، وبين التأهيل للانحراف ، وقابلية مزاولة البغاء ؟

إن تبنينا للاتجاه القائل بتعدد العوامل فى سببيـــة الظواهر الاجتماعية causalité pluraliste يملى علينا بالضرورة استبعاد وجود عامل أوحد مسلم به على الإطلاق . . . فالمنحرف هو ابن بيئته الأسرية والاجتماعية ، بأوضاعها وظروفها المختلفة (— اللهم إلا فى الحالات الشاذة المرتبطة بقصور عضوى ، أو تخلف عقلى ، والحالات الشاذة تحفظ ولا يقاس عليها —) ومن ثم فإن كان للعامل البيولوجى فاعلية فمردها حركيته بين عوامل أخرى ، ثم يجىء هو كمزك ومساهم أو محدد ومقاوم ، لا أكثر ولا أقل . . .

على أننا نلاحظ ذلك فى الكثير من الحالات بالنسبة لمن عرفوا طفولة معقدة مليئة بالكبت والتوعك ، أو من عاشوا فى ظروف أسرية مهتزة ، أو من عانوا من القهر والضغط ، أو تعرضوا للاغتصاب أو من لم ينعموا بحياة زوجية مستقرة راضية مشبعة ، أو من كانوا بصفة عامة عرضة للعصابيات فى مختلف أشكالها ومناحيها . . . هذه الحالات قد تسهم فى تزكية الميل لتعاطى ومزاولة هذه الظاهرة ، والعكس صحيح . . . بمعنى أن غيبة هذه الحالات وما أشبهها قد يعطى مناعة مضمرة تقاوم الإغراء والانحراف لأمد طويل ، وربما حتى نهاية العمر ، رغم الميل إليهما . . .

ولا يمكن بحال عزل هذه الحالات ، وقصرها على عامل الاستعداد البيولوجى فهى فى عمقها انعكاس بيئى أسرى أو اجتماعى على الجسد ، كتأثر بالبيئة ومؤثر فيها . ومن هنا كان قولنا بتعدد العوامل — كما أشرنا سلفاً — لا بانفراديتها أو أوحديتها ، وإعطاء الأولوية فى هذه العوامل لما هو أساسى فى البيئة الأسرية والاجتماعية ، ونعنى بذلك العامل الاقتصادى مع العامل القيمى . فليس من الصواب فى شىء تصور حركية وآلية للعامل الاقتصادى بمعزل عن الإطار القيمى وكذا العكس .

ولعل الخطأ الشائع الآن – بعـد أن أصبح خطأ مشروعاً تحت ثقل الخلفيات الأيديولوجية وتزييه بزيها – يكمن فى تسليط الأضواء على العامل الاقتصادى فى بنيات المجتمع ، باسم الحرية الفردية تارة، وباسم الانضباط وتحقيق مجتمع الكفاية الجماعية تارة أخرى، وفى الاعتقاد بأن «الاقتصادى» له قدرة تكاد تكون « سحرية » فى بناء المجتمع الأمثل . . . إذ أنه لايقف عند حد إشباع البطن وإنما يغرس الأخلاق ، ويغذى المثل ، ويكيف المعنويات ويدعمها ، وغاب عن الداعين لذلك ، أن الإنسان لم يصنع مثله من بطنه ، وإنما بعقله ، ومن يدرى فبقدر ما تشبع البطن وتتسع الشهية ، بقدر ما يزيد دهاء الإشباع ومكره فى استلاب الآخرين . . .

إن العامل الاقتصادى يشبع البطن وما حولها دون شك ، ولكنه لا يخلق التسامى فى الإنسان بالضرورة . . . إن التسامى من فضائل العقل الذى خصه الله تعالى به وفضله على العالمين . . . إن إنكار العامل القيمى أو الارتداد به كمجرد مسطح من مسطحات العطاء الاقتصادى ، هو تنكر لمسيرة الإنسانية السمحاء ، التى صنعها الرسل والأنبياء وساهم فيها الفلاسفة والحكماء ، ولم يصنعها أصحاب المطاعم والمخابز والحانات ومن على شاكلتهم ، ممن سهروا على إشباع البطن .

ومن هنا فالاحتكام إلى البطن فقط ، هو زعم يرمى الإنسان بالتدمير لأسمى مافى الإنسان ، بعد إلغاء أو مسخ تاريخ إنسانيته . . . ولـكن مع هذا لا يمكن بحال – كما سنرى – إغفال العامل الاقتصادى فى بنية المجتمع ، وسببية الظوهر الاجتماعية ، شريطة ربطه بالعامل القيمى ، فهو إما أن يتجه بالإنسان إلى البناء والخلق والتشييد والتدعيم لإنسانيته ، أو يتجه به إلى الهدم والتدمير والإفلاس .

ذلك كله رهن بمدى فاعلية العامل الثانى الأساسى أيضاً . وهو عامل القيم بروحانيته ، وأخلاقياته المبدئية والمعنوية والسلوكية ، وهذا ماسوف نوضحه باختصار حين تحديدنا لأبعاد العامل الاقتصادى فى غيبة القيم ،

وكيف يلعب دوراً أساسياً فى التهيؤ للبغاء الوحشى ، تحت ثقل الاستلاب بالاستهلاك ومتطلباته وأهوائه .

• العامل الاقتصادى :

تصدر العامل الاقتصادى — كما هو معروف — بنية الأسرة ومتطلباتها ، والبنية الطبقية وصراعها وتطلعاتها ، بل كان وراء الاستغلال لخيرات الشعوب المغلوبة على أمرها ، كما كان وراء الحروب الطاحنة فى هذا العصر ، والتى لم تشهد البشرية مثيلا لها من قبل ، فى عدد الضحايا ، وفى وسائل العنف والتقتيل ، واغتصاب الأرض ، بل والمصادرة الجماعية للإنسان .

على أن الذى يعنينا من أبعاد هذا العامل الاقتصادى فى هذه الدراسة ، هو البعد الخاص بتأثيره الفعـــال فى تفكك العواطف الأسرية ، وانفصام بنيتها ، والاتجاه بها إلى التحلل والانحراف بعد أن ضمرت فيها مشاعر العطاء والبر .. فالبغاء الوحشى بما له من إضمار وتقنع واستتار ينخر فى بنية الأسرة المنهارة ، وينحرف بأهدافها السامية إلى رغبات استهلاكية زائلة .

ولقد ساعد على ذلك ما أعطاه التقدم العلمى والتكنولوجى وتطبيقه فى الصناعة من إمكانات استهلاكية ، متعددة ، متنوعة ، متجددة مغرية .. فلم يعد الإنسان يكتفى — كما كان الشأن فى العصور الماضية — بسرير ينام عليه حتى يتآكل أو ينكسر ، أو لباس يرتديه حتى يبلى ، وبيت يقيه حر الصيف ، وبرد الشتاء ، ودابة يعتلى ظهرها فى أسفاره وتنقلاته وترحاله ، حتى تموت أو يموت .

فالإنسان حين يرتفع به مستوى الحياة آنذاك قد يجد المال ولكن لا يجد البديل الذى يغريه بالشراء والاقتناء والتبديل ، فالسرير هو السرير ، والرداء هو الرداء ، والبيت هو البيت ، والدابة كما هى ، فليس لكل عام طراز من الدواب . وكان عليه إما أن يكتنز المـــال ، أو يتملك المزيد من الأرض والعقار ، أو يحلى ما لديه بالذهب والفضة ويرصعه باللؤلؤ والمرجان .

وحتى إذا ما استبدل اللباس أو ضاعفه وكذا الأثاث والدواب ، لا تعميه وسيلة الحياة عن غاية الحياة ، فضلا على أن الاستبدال والتغيير ومضاعفة الاقتناء كان مقصوراً على فئة محظوظة محدودة فى المجتمعات البشرية ، تحتكر ذلك وقفاً عليها وتمنعه عن غيرها ، إلا إذا استجابت للغة السماء الداعية إلى العدل والمساواة .

وبعد أن أمكن استخدام العلم والتكنولوجيا فى الصناعة وأوجه نشاطها المختلفة على أوسع نطاق ، تصدرت فلسفة الإنتاج كأرضية لكل تقدم مجتمعى . . والإنتاج بدوره لا يمكن تصوره بدون استهلاك وتطور فى وسائله وطرقه ، وبدأ وباء الاستهلاك ، حباً فى الاستهلاك ، ينتشر بفضل تدخل وسائل « الماس مديا » الاتصال الإعلامى سمعية وبصرية ومكتوبة ، والتى استطاعت بما لها من تأثير فى الإشهار والدعاية ، أن تولد رغبات استهلاكية مفتعلة ومصطنعة ، عن طريق مجرد الانجذاب والتأثير والإغراء .

وقد أصبح كل شىء يمكن تغييره باسم أسطورة العصر « الموضة أو الطراز » فبات لكل عام طراز فى اللباس والحلاقة والدواب الميكانيكية ، والأدوات المنزلية ، والأثاث .. بل أضحى لكل فصل من السنة طرازه ، ولابد للأطرزة المختلفة أن تنسجم وتتجانس فيما بينها ، فإذا ما غير شيئاً لديه عليه ان يغير بقية الأشياء حتى تتمشى مع الطراز ، وبدأت الأطرزة الاستهلاكية تكثر وتنتشر ، تكبر وتصغر ، تتنوع وتتلون ، واستعبد الإنسان بما صنعت يداه ..

هذا إلى جانب ما يعانيه من متاعب وجهد فى سبيل اقتنائها . . فهذه الأطرزة لا تمنح مجاناً ، أو تقدم فى شكل هبات ، بل لابد من إعطاء الثمن ، ولكن ما الحيلة ؟ الدخل محدود والسماء لا تمطر ذهباً ولا فضة ، والعمل شاق ومضاعفته أشق ولا يتحقق فوراً ما يرجى من وراء العمل .

والقناعة .. القناعة جرفها الطوفان وقلعها من ضمير الإنسان ، حين تنكر لكل مقوماته الموضوعية ، فلم تعد القناعة من طراز العصر ، ومن تحلى بها فهو غريب خاسر بين أهله ، أو أبله جهول لا يعرف كيف يحقق مصالحه ومنافعه .

وقد انزلقت أسرة القرن العشرين تلهث منبتة خلف الاستهلاك، بعد أن حواجز القيم ، وذاب الجوهر لحساب المظهر ، وأصبحت الأسرة لا تقاس بمثلها وقيمها ، ومقوماتها الروحية والأخلاقية ، والتزامها السلوكى — اللهم إلا فى الأسرة التقليدية ، ولكن إلى حين ! ! — وإنما تقاس الأسرة بما تقتنى من أجهزة وأثاث ، ودواب مكانيكية من آخر طراز ..

ولقد كان طبيعياً أن تنعكس هذه الأوضاع على بنية الأسرة فتعطى الأهمية للمظاهر ووسائل الاستهلاك ، ولم تعد العلاقات تحدد بمعايير قيمية موضوعية ، وإنما تقاس بالقدرة الشرائية ، وبما تلبس وما تقتنى ، وما تستعمل ، بغض النظر عما تلتزم به من مثل أو قيم ! ! وأصبح الهدف الأسمى « رفع مستوى الدخل » سواء أكان بطرق مشروعة أو غير مشروعة ، فهذا أمر غير وارد ! !

ومن منطلق أن الطرق المشروعة تتطلب الاناة ، وتحتاج إلى العمل ، وتلتزم بالتواصى بالحق وبالصبر — وهذا لا يتمشى مع سرعة العصر — فلتكن إذن الطرق غير المشروعة ! وإذا عم البلاء هان ! فالقدوة فى المجتمعات المتقدمة صناعياً ، اختفت أو كادت ، إذ نلاحظ صباح مساء فى هذه المجتمعات الأكثر تقدماً، والعريقة فى التعاظم والعظمة ،سلسلة متصلة الحلقات من الفضائح ، والرشوة ، والغش ، والاحتيال !

كما نلاحظ السطو والنهب ، وإذلال الشعوب الباحثة عن طريقها ، وقتل أو شل التطلعات المشروعة لديها ضمنياً باسم « التكتيك» والاستراتيجية وهى فى الصميم من الغش والنفاق والخداع ! ! حتى انطبق قول شاعرنا على ما نشاهده ونراه اليوم :

قتل امرىء فى غابة جريمة لا تغتفر
وقتل شعب آمن مسألة فيهـا نظر ! !

هذا .. وقد سيطر على إنسان القرن العشرين المتقدم واقع التبرير بدلا من منطوق القيم ، وأصبح كل شىء قابلا للتبرير دون التزام ، بأى مثل أو أخلاقيات ، والهدف الأسمى « رفع مستوى الدخل » أولا وأخيراً ،ولو باسم الانحراف ! !

فالبغاء الوحشى هو فصل من فصول مسرحية القرن ، مسرحيةالبغاء، لا على المستوى الجنسى المحدد ، ولكن على كل المستويات ، فردياً وأسرياً، وطبقياً ، ومجتمعياً (إلا من اعتصم براية الله وبراية المثل الداعية لحتمية مصير إنسانية الإنسان لا حيوانية الإنسان) .

إن شعار رفع المستوىالموهوم لتحقيق المزيد من التطلعات الاستهلاكية قد طغى وسيطر ، واستئجار الجسد يعد الآن من أكثر السلع الواعدة ربحاً بعطائها الفورى لرفع هذا الدخل .. ويكفى أن نعطى كمجرد مثال مانشرته « دل ستريت جورنال» عن مدينة نيويورك من أن : « ١٠٠ باغية دخلهن فى السنةوصل إلى ٦ مليون دولار ،وأغلب المزاولات التقاطية(بمعنى وحشية بلا مقدمات) حين الخروج من العمل كتكملة له بشكل أربح وأجزى، وفى أماكن التدليك، والصالونات الخاصة ، وتتزايد المزاولة بعدالزواج– وعند المطلقات بصفة خاصة ، وفى النصف الأخير من الشهر فى الأحياء المكتظة ،حتى يسهل الاستتار والتقنع ، وكذلك لدى الطبقات الوسطى ،وهى عن أكثر الطبقات تطلعاً ، بعد أن تجاوزت سلم الضرورة والحاجة ،وفتحت شهيتها لرغبات لا تتعادل مع دخلها ، وأصبحت – حسب تعبير المصدر المشار إليه آنفاً – حسناوت النهار أكثر ربحاً من حسناوات الليل » .

ومن هنا فإن المزاولات لـ « البغاء الوحشى » الالتقاطى فى النهار أكثر ربحاً من المزاولات المحترفات للبغاء العادى فى الليل ، على نواصى

الشوارع وأمام وفى داخل الحانات ،أما القيم بروحانياتها وأخلاقياتها المبدئية والمعنوية والسلوكية ، وهى الوحيدة القادرة على مواجهة تيار الانزلاق ، فلم تعد من طراز وسمات العصر ، ولا يمكن إضافتها إلى الرصيد البنكى أو التكسب بها فى سوق الاستهلاك .

• العامل القيمى وغيبته :

إن العامل القيمى وغيبته المتمثلة فى اختفاء الوجدان الروحى المغذى بل بل الدافع الأساسى للالتزام بأى قيم أخلاقية موضوعية تكون بدورها معياراً لأى وازع معنوى أو سلوكى..هذه الغيبة جعلت العامل الاقتصادى يتحرك سلبياً فى بعد واحد وهو بعد الإشباع .

لقد تحركت غرائز الإنسان لتوجه عقله ، وتملى عليه وسائل التبرير لسلوكها ، وخلا الجو من الرقيب بعد أن ضعف الالتزام بالقيم ، بل وأصبح الالتزام ، إلى حد ما ، فى عدم الالتزام . . ولكن لماذا ضاع الالتزام القيمى فى هذا العصر ، بل وصلت القطيعة معه إلى حد التنكر والرفض ؟

دون أن نزعم تنصيب محاكمة لحضارة العصر ، أو نشرح تفاصيلها تشريحاً نخرج بنا عن نطاق الموضوع الذى نحن بصدده ، نشير عرضاً ، استكمالا للعرض ، إلى بعض المسلمات ، وهى أن حضارة الغرب منذ نهضتها انطلقت من التحفظ على « الميتافيزيقيات» والنقد لسلبية التجريد«الماورائية» التى شلت حسب مقولات بعض ممثلى هذه الحضارة ، عطاء الإنسان .

ولقد كانت الدعوة لتنهيج الإنسان من خلال الإنسان ، ومواجهة فلسفة الأرض لفلسفة السماء ، وإعطاء الأولوية للتجريب والملاحظة فى السعى إلى التقدم الملموس ، عوضاً من التأمل المباشر الملفوظ ، وخطت الحضارة الغربية فعلا خطوات قادرة نحو التقدم بوسائل رفاهية ورخاء الإنسان مادياً .

كما استطاعت هذه الدعوة أن تستبدل فقره الروحي وغموضه بغنى مادى واضح للعيان ، ولو على حساب الآخرين . . فلقد أسهم استعمار الشعوب المغلوبة على أمرها وإفقارها ، ونزح خيراتها فى إثراء الغرب ونهضته المادية فسلبوا خيرات الهند وإفريقيا وخصوصاً المواد الأولية ونهبها فى غيبة أهلها . . ولكن هل حلت المشكلة ، أم استبدلت بمشكلة أخرى ؟

لقد تحول التحفظ والنقد إلى تنكر ورفض ، وبدأ التساؤل حول واقع الإلهيات لينتهى بالتحفظ عليها ، ثم فى النهاية بالتنكر لها وإنكارها ، ولكن غاب عن المتنكرين أن هذا المسلسل لن يقف عند حد الإلهيات لأن مسيرة الإنسانية كأخلاقيات مبادئية ومعنوية وسلوكية تطعمت بهذه الإلهيات وسارت تدور فى فلكها ، أليس « أرسطو » أحد رواد الفكر والفلسفة هو القائل « الأخلاقيات المبادئية — الاتيك — تهدف إلى تحقيق السعادة ووسيلتها الفضيلة والسعادة العليا تكمن فى تأمل الإله ؟ » ، ولا يمكن بالتالى تدمير الأساس مع الاحتفاظ ببقية البناء .

لقد بدأ البناء ينهار تدريجياً طابقاً تلو طابق ، من الأخلاقيات بسعيها إلى التميز بين الخير والشر والدعوة إلى الخير والابتعاد عن الشر إلى المعنويات بمثلها : من نخوة ، واستجارة ، ووفاء ، وعفة ، وشرف ونزاهة ، وكرم ، وسخاء ، وإحسان ، وبر . وبمشاعرها كالتضحية والتضامن ، والعلاقات العاطفية الأصيلة . . . لتنعكس على السلوك فيصبح سلوكاً نفعياً فى علاقاته ... سلوك الذئاب للذئاب ، وتزيت المعنويات بالزى العملى والفورى « الكازويزتيكى «Casuistique» وتحكمت سلطة المادة بدلا من ضمير الإنسان .

ولقد أضحت العلاقات آلية مصلحيـــة ، ليس فقط بين المواطن والمواطن ، وإنما بين الجار والجار ، بل تعدت ذلك إلى بنية الأسرة بين الزوجة والزوج ، بين الأب والابن ، بين الشقيق والشقيق . . شىء

فى مقابل شىء وخضعت أسمى العواطف وأنبل المشاعر للتقنين السوقى ، ولغة التجار . . ! !

وها هو موكب التنكر والرفض وقد بدأ من الإله لينتهى إلى أسمى مافى ذات الإنسان . . فرفض الإله أدى بالضرورة — رغم مزاعم بعض أدعياء الإنسانية — إلى « إنسانية بلا إنسان » بعد أن فرغت من محتواها . إنسانية بلا معايير روحية خالدةمشتركة . مقدسة ، هى « كل وإنسانيته ، بمعنى كل حسب مصلحته ومنفعته » . هى إنسانية منه وإليه .. هى إنسانية مجتمع الغاب وأسرة الوحوش والذئاب ، إما آكل أو مأكول ، بطريقة أو بأخرى .

وهكذا تجلى واقع الرفض ومأساويته فى حياة الإنسان اليومية ، فى صورة شاب هارب عبر ضباب المخدرات ، أو لاهث منبت ماكر ، يريد الاستيلاء على كل ما فى جيوب الآخرين مع شكرهم له ! ! سواء أكان فرداً أو دولة عظمى ، وباب التبريرات مفتوح ، وبحرها لا ينضب ! ! كل يبرر حسب هواه ، أو فى صورة شاب لاه غارق فى الملذات ، يشغل وقته بضياع وقته ، وأمام غيبة العمق والجوهر لدى هذه الفئات ، كان التعلق بالمظهر فى غلو ومغالاة ، فى شكل تعويض أو إسقاط « ضاع ابنه فتبنى كلبه » . . ! !

ومن بين الإفرازات التى ترتبت على غيبة الجوهر والتمسك بالمظهر ، كان « إفراز البغاء الوحشى » الذى وجد مرتعاً له فى أسر متفككة منفصمة روحياً وعاطفياً ، تلهث فرادى خلف مصالحها ، بعد أن تنكرت لكل معانى التضحية الجماعية أو نكران الذات ، فى سبيل الآخرين ، وتزيت بزى الإشباع الاستهلاكى للغرائز ، ولم تلبسه قهراً « فالبغاء الوحشى » هو انعكاس لبيئته ، لا يزاول عن طريق الإرغام بقدر ما يزاول باسم التطلع إلى الملذات الاستهلاكية والجسدية ، والفضول والهروب من الذات . .

ومن هنا انقلبت المقاييس ، بعد أن التبست المعايير باسم فائض التبرير ، فأصبح التحرر يغطى التحلل ، والتحديث المفتعل — لا الأصيل — فى التربية يمحو مبادئها ، ويكفى كمجرد مثال لذلك ما نشرته أخيراً أهم صحيفة غربية « لموند » فى بداية أغسطس سنة ١٩٧٨ فى عرض لها عن مشاكل وأزياء الشباب « أن طفلا فى العاشرة من عمره وطفلة فى نفس السن سألا الباحث الذى قام بالعرض : هل هما فى حاجة لأخذ حبوب منع الحمل فى هذه السن ! أو ليس هناك خطر من الحمل حين استمرارهما فى المزاولة للعلاقة الجنسية بينهما » ولا شك أن وسائل الاتصال الإعلامى « الماس ميدا » سمعية وبصرية ومكتوبة بما تقدمه من نماذج سلوكية كما تجسد فى بعض مناحيها إطاراً للتوعية ، تشجع فى مناح أخرى سلبية السلوك المنحرف ، مبسطة له مما يسهل محاكاته وتقليده !

وقد انعكست المفاهيم واختلطت ، فأصبح تفتيت الأسرة من البداية باسم ترشيدها ، وعم اللاوعى باسم التوعية وأضحى اللامعقول هو المعقول ! ! ويكفى لكل أولئك مجرد القدرة على التبرير اللفظى ، والتفنن فى صياغة الجمل التنكرية التى لا تعطى أى محتوى محدد . .

إن البغاء الوحشى فى النهاية لا يمكن عزله عن الأوضاع الأسرية والاجتماعية والتربوية والاقتصادية كما لا يمكن تصوره كظاهرة هامشية ، بل هو فى الواقع نتيجة حتمية لهذه الأوضاع المختلفة التى تعيشها المجتمعات المتقدمة صناعياً ، والتى بدورها بدأت تصدره كما تصدر بقية سلعها السوقية إلى مدن المجتمعات الفتية بفضل طوفان التقليد والمحاكاة لمظاهر المجتمعات الاستهلاكية ، لا لوسائل تقدمها ، وعن طريق الفهم الخاطىء لطبيعة المثاقفة والتفاعل الحضارى ، ومسيرة التحرر .

قد تستطيع المجتمعات المتقدمة ، بما لها من رصيد فى التجربة العلمية ، ومن قدم راسخة فى تنهيج هزاتها واحتوائها ، أن تتجاوز هذه الظاهرة بعد أن تصل بها إلى حد الإشباع . . ولكن بالنسبة للمجتمعات الفتية فإن

الوضع يختلف فحينما ترسخ هذه الظاهرة الانحرافية فى جسد بلا مناعة ، وتأخذ قالب التعود والاعتياد على حساب رأس ماله القيمى الروحى والأخلاقى ، مبادئياً كان أم معنوياً أم سلوكياً ، فلن يزيلها مجرد النصح والإرشاد والوعظ . . ولن تجدى فى اقتلاعها وسائل الترهيب والزجر والردع والإكراه .

ومن هذا المنطلق كان التفهم الواعى بواقع الظاهرة ، مع كيفية الوقاية منها موضوعياً ، بعد التعرف عليها والتعريف بها ، هو فى تصورنا ، من الطرق التى لا تنعدم جدواها فى العلاج . . وهذا ما سوف نحدد معالمه باختصار فى خاتمة هذه الدراسة .

***

خلاصة

لقد جاءت هذه الدراسة التمهيدية المركزة عن « البغاء الوحشى » كظاهرة من أبرز ظواهر هذا العصر فى المجتمعات المتقدمة ، انطلاقاً من شرح الاشكالية فى البداية ، وكيف أن هذا البغاء يعتبر استمراراً معصرناً لظاهرة مزمنة مستوطنة ، تزيت بزى المجتمعات الاستهلاكية ومعطياتها ، فارتبطت بالرفاهية واقتناء الكماليات واستفادت من موجة التحرر العارمة لتزاول نشاطها تحت شعارها ، وفى بواطنها ، وتميزت عن ظاهرة البغاء العادى ، بأن عنصر القهر والإرغام والإكراه على المزاولة باسم الضرورة أو الحاجة أو الاستغلال من القوادة ، حل بدلا عنه الفضول والتشجيع والإغراء ، والرغبة فى طلب الحظوة مع المزيد من الرخاء .

فهذا النوع من البغاء ، ومن هذه الزاوية ، يعتبر تحديثاً للبغاء بلغة العصر ، غزا أرضية الانحراف وغزاها ، على حساب البغاء العادى ، وتقلص ظل حسناوات الليل المتسكعات على أرصفة الشوارع ، وأمام أبواب الحانات ، ليترك المجال لحسناوات النهار ، بالتقاطهن الخاطف ، وتسترهن يزاولن بغاء الحظوة ، والكماليات فى شكل ضمنى مقنع ...

ولقد أبان لنا الإطار الوصفى الحجم التقريبى لظاهرة البغاء الوحشى فى المجتمعات المتقدمة ، وأبعادها المختلفة ، وأن اهتزاز بنية الأسرة ساعد على اتساع هذا الحجم ، حيث إن المزاولات ممن جابهن تجربة فاشلة ، أو انفصاماً فى الزواج أو فى العلاقات العاطفية يتصدرن القائمة ، خصوصاً فى المهن ذات الاحتكاك البشرى المباشر ، وفى الأماكن المشبوهة ، ونوادى الترفيه وما أشبهها ، التى نمت ، وتشعبت ، وتعددت ، كستار لتغطية هذا النوع الربحى المقنع من الانحراف ...

كما حدد لنا العرض الخاص بسببية هذه الظاهرة فى المبحث الثالث والأخير من هذه الدراسة العوامل الأساسية المهيئة لهذه السببية ، وأنه يمكن إجمالها فى عاملين رئيسيين : العامل الاقتصادى المتمركز حول الرفاهية والمزيد من الكماليات ، والعامل القيمي المجسد لضعف الالتزام بالقيم ، أو اهتزازها أو غيبتها أساساً ، وأن بين العاملين ارتباطاً عضوياً يتشكل فى صورة تناقضات موضوعية مترتبة بالضرورة والالتزام ، فضعف القيم ساعد على الإسقاط والتعويض بالإشباع الغرائزى ، واستهلاك الجسد فى سبيل الكماليات ، حتى بات الاستهلاك غاية فى حد ذاته ، لا كمجرد وسيلة للبقاء ، ولم تعد للحياة من رسالة — اللهم إلا عند الفئات الملتزمة — إلا متاع الدنيا وزينتها ، فتأزمت إنسانية الإنسان ، لأنه إذا كان فى إمكانه أن يتنكر لهـذه الإنسانية ، فليس فى مقدرته محوها من أعماقه ...

وانعكس الصراع بين الشهوات والقيم عند عشاق المتاع ، فى شكل معاناة جسدية عضوية عصبية ، أو نفسية ، أو حتى عقلية لدى البعض منهم ، ولدى البعض الآخر تبلور فى صورة سلوك هروبى تحت ضباب المخدرات والمسكرات ، وتعاطى المنومات ، إلى جانب سواقط بقية الفئات ممن فضلوا الرحيل بالانتحار الذى يتبوأ — حسب نسب الوفيات فى الإحصائيات الأمريكية الأخيرة — الدرجة الثالثة لديهم فى أسباب الموت ... وذلك اختصاراً لفائض المعاناة من الحياة ... وما البغاء الوحشى إلا حلقة من بين الحلقات التى احتواها مسلسل الاستلاب بالكماليات عند غلاة الرفاهية وعشاق الحظوة ، وعباد الأشباع والرخاء .

ولكن كيف يمكن مواجهة هذه الظاهرة ، بعد أن حددنا ما أمكن ، أبعادها وعواملها ، من خلال التعامل الموضوعى البعيد عن الإدانة الحماسية السطحية الانفعالية ، والمغالاة فيها ، إلى درجة الإنكار لحقيقة واقعها المعاشى فى الحياة اليومية ، أو التقبل لها بروح رياضية كما يزعمون كردود

فعل عادية لمتغيرات هيكلية فى واقع أسرة ومجتمع الغد ، تؤخذ على علاتها كتهوية مؤقتة ، للوصول بها إلى درجة التشبع والملل ، ثم التراجع تلقائياً، كما دعا إلى ذلك بعض الباحثين فى المجتمعات الغربية؟..

للإجابة على هذا التساؤل نبدأ أولا باستبعاد الحلول التى تبدو لنا فى مظهرها جلولا ناجعة للمواجهة ولكنها فى جوهرها عارية عن الفاعلية ، أمام هذه الظاهرة الاستيطانية ، وطبيعتها المزمنة واندفاعها الوبائى الآن وإن تغيرت وتنوعت ، بتعاقب العصور وأزمنة التاريخ ، بل إن هذه الحلول التى سوف نستبعدها لا تزيدها إلا تعقيداً ومناعة وحصانة وانتشاراً فى الظل تحت ستار الإضمار .

ولنأخذ كمثال : حل الردع والرقابة والزجر ، إذا ماتم عشوائياً دون دراسة وحصر وحصار ، توطئة لإذابة العوامل المهيئة موضوعياً فى البداية ، فإنه فى العادة يدفع إلى النقيض ، ويأتى بنتائج عكسية ، لأنه يولد المقاومة ، ويكسب الظاهرة قدرة للاحتيال على القانون والقيم ، ووجود المخارج ، وتحاشى المآزق والمزالق ..

كذلك حل الاعتماد على النصح المجرد ، فهو لايسمن ولايغنى من جوع — إن صح التعبير الشائع — فكثيراً ما تتبخر آثاره فور الانتهاء منه ، وإن كنا مع هذا لانستبعد بالضرورة أثر الموعظة الحسنة الحكيمة ، حينما تدخل فى إطار توعية متكاملة مدروسة ، كما سنرى فى الأسطر التالية ..

وأما الحل الذى تبناه بعض الباحثين المختصين فى الغرب باسم المواجهة العملية — وقد أشرنا إليه سلفاً — وهو حل التشبع بمعنى ترك الظاهرة ، والتحرر الجنسى حتى حد الإشباع والتحلل والملل ، فتكون الردة ويتم التراجع التلقائى .. هذا الحل إن كان قد حقق نسبياً جانباً من الفاعلية فى المجتمعات الشمالية وانجلترا ، غير أنه ولد انتكاسات لاتقل تعقداً عن الظاهرة فى حد ذاتها .. فمن المعروف أن الأفلام الإباحية ، والتحرر

الجنسى ، بعد سكوت المشرع ضمنياً ، أو غض النظر عنهما ، أو سن القواعد التى تخفف من حدتهما لا مشروعيتهما ، باسم حق حرية استعمال الجسد ، بما يتراءى لصاحبه أو صاحبته ، ما دام لاتترتب على ذلك أضرار فعلية تمس بالغير .. هذه الأفلام والتحرر ساعدتها على انتشار ظواهر الانحراف فى الآونة الأخيرة ، بدلا من تقليصها والحد منها ، بل بدأت تتكامل فى بعض مناحيها ، مع أوساط المخدرات ، والعلاقات الجنسية الشاذة حتى جنوح الصغار ..

ولعل المناقشة التى دارت أخيراً عن مدينة نيويورك ، ونقلت أصداءها « دل ستريت جورنال » — وقد أشرنا إليها فى المبحث السابق — حول البغاء الوحشى الالتقاطى فى هذه المدينة ، بين النائبة الأمريكية « كارل جتزر Gentzer » الداعية للإصلاح ، وعضو الشيوخ « مانفريد أورينشتين Orensteint » الداعى إلى الردع ، والنائب « جوتفريند Gattfriend » القائل بالتحرر ، وأن المرأة حرة فى جسدها .. لعل هذه المناقشة تصور لنا مدى التردد الذى يدأيسود أجواء دعاة الحل العملى وأدعيائه ، أمام سرعة الانتشار الوبائى لهذه الظاهرة ..

بل لوحظ — على ضوء نتائج التحقيقات والاستطلاعات الاجتماعية الأخيرة — أن هذا النوع من البغاء الوحشى بدأ يفتح الطريق ويمهدها أمام أنواع أخرى انبثقت ارهاصاتها فى المجتمعات المتقدمة ، كمثال « البغاء الحدثى الجماعى » بين صغار المراهقين ، ونزل سن المزاولة الجنسية ، حسب التحقيقات الأخيرة ، من ١٨ عاماً عند الفتاة إلى ١٤ عاماً ، ومن ١٩ عاماً عند الشاب إلى ١٦ عاماً (كما جاء فى عرض جريدة « لموند الباريسية » أعداد أوائل أغسطس سنة ١٩٧٨) ، خصوصاً فى تجمعات المخيمات الصيفية والرحلات الجماعية للصغار .. ومن هنا فإن هذا الحل المبنى على ترك الظاهرة تنمو حتى حد الإشباع والملل منها ؛ توطئة للارتداد والتراجع التلقائى عنها ، يصعب علينا — كما وضحنا ذلك فى

بعض اللقاءات الدولية المتخصصة —قبول القول بفاعليته حتى إشعارآخر، أمام هذه الحقائق الموضوعية التى أوردناها آنفاً ..

بقى علينا فى النهاية أن نحدد ما نراه ، كأسس موضوعية للحد من انتشار الظاهرة بحصرها وحصارها، كمرحلة مبدئية ، والتصدى لعواملها المهيئة ، بشل فاعليتها إلى أبعد حد ممكن كمرحلة تالية ، لنصل إلى نتائج ملموسة ، لا لحلول مصطنعة فورية وسحرية ، فهذا ضرب من الطوباوية للقضاء على ظاهرة تعتبر من أعقد الظواهر التى عرفتها البشرية، بما فيها من استيطان وأزمان . وحتى بالنسبة للقلة من المجتمعات المعاصرة التى زعمت أخيراً أنها قضت عليها « بحلول فورية جذرية » لم تفعل أكثر من أنها أنزلتها من السطح المعلن إلى القاع المضمر ، وبصور متعددة فى كبتيتها وتقنعها ، وأما الغالبية من المجتمعات سواء ذات اليمين أو ذات اليسار فلا تنكر ضمنياً وجود هذه الظاهرة ، وتسعى إلى البحث الجاد عن العلاج .

هذه الأسس التى نراها يمكن إيجازها فيما يلى :

أولا : فى التوعية الموضوعة بواقع الظاهرة بعد حصرها، ما أمكن بفضل الاستطلاعات العلمية والتعريف بأضرار مزاولتها على كل المستويات : الجسدية العصبية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية ، فضلا عن الروحية والمعنوية ، وباستغلال وسائل الاتصال الإعلامية « الماس ميديا » سمعية وبصرية ومكتوبة ، وإعطاء عروض ممنهجة من المختصين : أطباء ، ونفسيين ، واجتماعيين ، واقتصاديين ، ورجال دين .. تعتمد على التعليل ، والحيثيات الملموسة فى الإقناع ، لا على انفعال الكلمة ، وحماس اللفظ ، والمغالاة فى التهويل .

ثانياً : إعطاء أولوية مطلقة للإطار التشريعى للأسرة كقدرة وقائية، وجعل وسائل الردع وأجهزته تتدخل فى نهاية المطاف لافى بدايته ، فالردع والزجر لايحلان المشاكل بقدر مايساعدان على تغليفها ، وإكسابها مناعة وحصانة... بعد التعود عليها، أو اكتشاف المسالك الاحتيالية لتحاشيها...

فتحت راية التوعية إذن بعد حصر الظاهرة والتعرف على حجمها وآلياتها وفاعليتها ، بفضل الطرق ، والمناهج العلمية المعروفة والمتداولة، توضح أضرار هذه الظاهرة عن طريق نشر الوعى بذلك ، من خلال وسائل « الماس ميديا » أى الاتصال الإعلامى ... وكمجرد مثال نسوقه لهذه الأضرار ، الجسدية منها : بما تنقله العلاقات المشبوهة من أمراض جنسية ، إن كان بعضها يمكن التغلب عليه بالعلاج ، فهناك مايستحيل علاجه بعد أن يستوطن ويزمن ، رغم التقدم فى اكتشاف المضادات الحيوية ، لأن جانباً من الجراثيم والميكروبات يكتسب مناعة بعد استئناسه للمبيدات الحيوية هذه ، وتعوده عليها ...

والأضرار العصبية والنفسية يجب ألا نغفلها بعد أن تأكد علمياً انعكاس الانحلال ، والانحراف ، والتحلل ، على تعادل الشخصية ، وتأثير المغالاة فى ذلك على الجهاز العصبى ، واهتزاز المقومات الأساسية للذات ، وخلق أو تنشيط الآليات العصبية والذهانية . كذلك الأضرار الأسرية بما يترتب على الانحراف من تدمير لجو الثقة فى الأسرة ، واجتياح أمواج الريبة والشك لبنيتها ، فتبرد العواطف أو تجف ، وتضيع أرضية الوئام والطمأنينة والرحمة والود ، وتحل بدلا منها أرضية الغش ، والخداع ، والكراهية ، وربما العداء ، وما أشد عداء الزوج والأولاد ، وقد حذرنا القرآن الكريم من وقوعه ...

وهكذا تضعف العلاقات الأسرية وتنعكس على العلاقات الاجتماعية ، بعد أن تغلغلت بالحقد والنفاق . ولايمكن إغفال الأضرار الاقتصادية ، لأنه إن كانت المزاولة تكسب اقتناء بعض الكماليات لأسرة ، فهى فى مقابل ذلك تدمر دخل أسرة أخرى ، وعلى الأمد الطويل « يوم لك ويوم عليك » ... هذا المثال الذى أعطيناه للتوعية كنموذج ، لاجدوى منه إذا قدم انفعالياً ، وحماسياً ، وترهيبياً ، وإنما جدواه تكمن فى تدعيمه بالتوثيق والحجج ، والبراهين ، والحيثيات الموضوعية ... وبالتالى شتان مابين توعية عفوية تعتمد على المجازفة ، وأخرى ترتكز على التعليل والإقناع ...؟!

ولاتقف التوعية عند حد التعريف بالأضرار ،وإنما تتعداه للتعريف بالبديل ، والحث عليه ، والترغيب فيه وتهيئته ... فلئن كانت مزاولة السلوك الانحرافى ، رغم مظاهر التمتع الزائل ، تدمى فى الحقيقة الجسد وتفقده توازنه وتؤثر على مقومات الشخصية ، وتخلق الاهتزازت النفسية والعصبية وتقوض صرح العلاقات الأسرية والاجتماعية ، وتستنزف دخل القادر فيما يضره لاماينفعه وينفع مجتمعه ، وتدفع بدخل الضعيف إلى الإفلاس ...

فماذا عن السلوك السوى المتعادل .. لانقول السلوك الأمثل ، سلوك الصفوة التى اصطفاها الله تعالى من الأنبياء والرسل والأطهار ،والصوفية الأصفياء والأولياء والصالحين ، ممن عرفوا حقيقة الدنيا ، وأهواءها ، ومتاعها وغرورها ، وعملوا على النجاة من هذه الهاوية ، فأنجاهم الله منها ، بعد أن اختارهم أو هداهم ... ولكن نتحدث عن السلوك الذى يضمن على الأقل ، لإنسان عادى مثلى ومثلك ، أن يتجنب مواطن الزلل ما أمكن ويخفف من أخطائه ... بفضل توعية مبسطة تحدد له معالم الحياة الكريمة، وتزكى لديه السلوك المتعادل المبنى على مبدأ التكامل والمشاركة...

فالإنسان كفرد ، إن كانت له حقوق على مجتمعه ، فلمجتمعه واجبات عليه ، وإن كان يطلب من ربه العون إن صدق إيمانه ، فليبدأ هو أولا بمعونة نفسه ومن حوله : « اعقلها وتوكل » ، هكذا قال رسول الله عليه السلام ولم يقل: (توكل وكفى ...) حتى يكون أهلا لمعونة ربه ... يعطى بقدر مايأخذ ، يحقق بقدر مايطلب ، يعمل على ترويض جسده وتطويعه وصيانته ، فيصونه جسده ويطاوعه ، يسعى إلى الحياة الكريمة فتسعى إليه ، يتطلع إلى غاية الحياة ولاينزل إلى مستوى التكالب على وسائلها ، مستوعباً قبل أن يحدد الموقف لامحدداً لموقف عشوائى عنوى اعتباطى له ، يفنى عمره ليستوعب فناء موقفه من البداية . يرتقى بإنسانيته متدرجاً من سلوك واع ، إلى معنويات موضوعية ، إلى أخلاقيات ... مبادئية فيسمو نحو الروحانية ليكتشف سعادته المثلى فى حبه لربه وتقديره

لما خلق ، فهو جل وعلا خلق الإنسان عاقلا ، وعلمه مالم يعلم ، وسوى نفسه وحمله الأمانة ، وكرمه بين مخلوقاته ، ولم يخلقه عبثاً وباطلا لرحلة عمر ضائع لاه بالملذات المؤقتة الزائلة ، وبمتاع الدنيا الفانى بفناء الجسد ، فما رأينا أحداً صاحبته ملذاته إلى قبره ...

والمجتمع ، بدوره ، يعطى أولوية لإطاره التشريعى بما يضمن هذه الحالة الكريمة للساعين إليها ، فيدعم كيان الأسرة – ولا يجعل المرأة مجرد سلعة أو وعاء يلقى به بعد استعماله – ويحقق تطلعاتها المشروعة بضمان حياتها وأطفالها ، لامادياً فقط ، وإنما معنوياً وإنسانياً واجتماعياً ، ويعمل على ترشيدها ، وتوجيه الشباب نحو العواطف السامية ، والمثل الإنسانية والوطنية ، والمشاعر الرفيعة النبيلة بين الجنسين ، فى ظل الاحترام والتقدير المتبادل ، بما يؤصل بناء المجتمع ويكفل إيجابياً صلاحية استمراريته ... على أن ديننا الحنيف ، بمبادئه الخالدة ، وتقاليدنا الأسرية العريقة أقاما صرح هذه الأخلاقيات وأعطيا لهـا الصدارة فى كل العصور والأزمان .

كما يسعى المجتمع أيضاً ، بفضل تشريعاته الموضوعية هذه ، إلى تشجيع العامل المخلص لا العاطل المتخاذل .. فإذا كان الله سبحانه وتعالى قد اعترف له بأنه لايضيع أجره « **إنا لانضيع أجر من أحسن عملا** »(١) فمن باب أولى أن يعترف له المجتمع بذلك ، فيعطيه حقه ... ومن ثم يتحقق بفضل التشريع المدروس الملموس ، والتطور الموضوعى للأسرة والمجتمع ، مالا يمكن تحقيقه ، بالقهر أو الإكراه أو بالحماسات الجوفاء ، والمجازفات الاعتباطية ففى التشريع المستلهم من المبادىء السماوية الخالدة ما يحقق بناء مجتمع الكفاية ، مجتمع المساواة والعدل فى غابر الإنسانية وحاضرها ، ومستقبلها . مجتمع الاعتدال ، والتسامح ، والتجاوز ، والوفاق الأسرى والجماعى ، لامجتمع التكالب والصراع ، والتطاحن ، والانحراف ، والبغاء الوحشى ...

---

(١) الكهف : ٣٠ .